الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٦
الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ثيو - بن غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب السيد ألبرتو فوجيموري، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد ألبرتو فوجيموري، رئيس جمهورية بيرو إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بيرو، فخامة السيد ألبرتو فوجيموري، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

الرئيس فوجيموري (تكلم بالاسبانية): يسر وفد بيرو عظيم السرور انتخابكم، سيدي، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، سيما وأن بيرو كانت مشاركا فعالا في عملية استقلال ناميبيا التي قادتها الأمم المتحدة. وباعتباري أول المتكلمين في هذه الجلسة الصباحية فإنني أعرب عن سروري البالغ بأن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين بالجمعية العامة.

إن قدوم الألفية الجديدة مناسبة تاريخية لاستهلال عهد من السلام والتقدم والرفاه لا يستثنى منه أي شعب على وجه البسيطة. وهذا يتطلب مزيدا من الالتزام من جانب المجتمع الدولي بإيجاد الظروف التي تمكن الأمم النامية من توجيه طاقاتها وإمكاناتها على نحو سليم إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة.

في ذروة القرن العشرين تظل أغلبية شعوب العالم ترزح تحت الظروف الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر - وربما في قرون قبله. ولن نتمكن من الحديث بصدق عن عهد جديد إلا إذا أصبحت تطلعاتنا إلى القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة واقعا ملموسا بالنسبة للشعوب ونجحت تلك الشعوب في تحقيق تطلعاتها المشروعة: وبعبارة أخرى إذا استطاع العالم المعولم أن يعولم الرفاه والكرامة.

إن تحويل اقتصاداتنا للتكيف مع العولمة يتطلب تكاليف اجتماعية يمكننا تحملها شريطة أن تضمن لنا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85833
9985833

هذه العملية مستقبلا للتنمية والرفاه لا لمزيد من الإحباط. وقد ينشأ هذا الإحباط إذا ضعفت اقتصاداتنا الوطنية بدلا من ازديادها قوة، بفعل الانفتاح الاقتصادي القائم على معدلات تبادل تجاري غير متكافئة أو غير عادلة. ورد الفعل الذي لا يتمناه أحد يمكن أن يكون عودة إلى أفكار اقتصادية منهزمة.

عندما أتحدث عن بلدي، بيرو، بوسعي أن أقول إن شعبها، كغيره من الشعوب، ورث تركة ثقيلة من الجور والتخلف، ولكنه محبو أيضا بنظرة مستقبلية غير عادية سهلت لبلدنا على مدى الأعوام العشرة الماضية أن يصبح أحد الاقتصادات الناشئة.

وهذه النظرة المستقبلية هي التي مكنتنا من إلحاق الهزيمة بالشمولية والنوايا الإرهابية لحركة "الدرب المشرق" ولحركة "توباك أمارو الثورية". وهذه الحركة هي التي استولت على مقر السفير الياباني في عام ١٩٩٦.

إن القدرة التدميرية لهذا النشاط الإجرامي آخذة في الزيادة بفضل نجاح التكنولوجيا الجديدة، وأصبحت اليوم تهدد كل منطقة وكل قارة. وما لم توقف على الوجه الصحيح ستصبح بلا شك كابوس القرن الحادي والعشرين. إن السلام الداخلي والخارجي ضروري لمقدم العهد الجديد الذي نحن أبطاله.

في عام ١٩٩٨ كانت بيرو وإكوادور في مفترق طرق: إما سلوك مسار الصراع المسلح وهو السمة النمطية في القرن بأكمله التي أدت إلى تدمير الشعوب؛ وإما اتباع مسار السلام الذي هو الإمكانية الوحيدة للتنمية. واختارت بيرو وإكوادور السلام. إن اتفاق السلام الموقع في عام ١٩٩٨ بين بيرو وإكوادور كان نتاج عوامل متساوية الأهمية: الإرادة السياسية للحكومتين التي أوصلتهما إلى إبرامه في نهاية المطاف؛ وقدرات وطاقة ووعي الشعبين المصممين على التغلب على الأحقاد القديمة والعمل نحو مستقبل من التنمية. وتزمع إكوادور وبيرو دخول القرن الحادي والعشرين دون أحمال القرن التاسع عشر. وقد يسر السلام إمكانات تنمية بيرو وإكوادور بفضل توفير الموارد التي كانت مخصصة من قبل للدفاع، وأظهر مرة أخرى أن أمريكا اللاتينية منطقة ناضجة ترفض التوترات النزاعة للحرب.

غير أن الهدوء في منطقتنا يضطرب على يد تحالف تهريب المخدرات والإرهاب. فقد أسفرت هذه الأنشطة الإجرامية في بعض الحالات عن قوة تكفي لتحدي الدول ولقلب الاقتصاد العالمي رأسا على عقب: فلربما تغلغلت أموال المخدرات غير المشروعة إلى الأنشطة الإنتاجية والتجارية بل والسياسية. ولذا فالإرهاب والاتجار بالمخدرات يمثلان تهديدا للمجتمع الحديث والحكم الرشيد.

إن الفقر والإرهاب والاتجار بالمخدرات والتمييز العنصري هي بصفة عامة الحواجز الأساسية التي تعترض رؤيتنا للعهد الجديد الذي نتمنى كشعوب متحضرة أن نصل إليه. ومهمتنا والتزامنا هما التغلب على هذه العقبات بإرادة سياسية ثابتة، إذا كنا نريد لهذه الفترة الانتقالية التي نعيش فيها أن تكون توطئة لعهد جديد للبشرية.

لا بد أن تسود مفاهيم الديمقراطية والعدل. ومن المهم تعزيز الديمقراطية داخل البلدان، ولكن مع تعزيزها بين البلدان وبين الشعوب. فالديمقراطية لا تنطبق على الهياكل الداخلية للدول فحسب، بل وعلى العلاقات الدولية التي سوف تحدد مصير العالم.

وحقوق الإنسان التي ترقى إلى عنفوانها وقمة صور التعبير عنها هي حقوق الشعوب، فلكل الشعوب حق في مستقبل مشرق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أعرب عن الشكر لرئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ألبرتو فوجيموري، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات

المتحدة الأمريكية، فخامة السيد ويليام جيفرسون كيلنتون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كلينتون (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أعضاء الجمعية العامة: صباح الخير. وآمل أن تعذروني لصوتي الأجش قليلا اليوم. وسأبذل قصارى جهدي لأكون مسموعا.

إننا نتطلع اليوم نحو الألفية الجديدة. وفي هذه الجمعية العامة الأخيرة في القرن العشرين، نلقي نظرة على قرن علمنا الكثير مما نحتاج إلى تعلمه عن الوعد الذي يحمله الغد. لقد تعلمنا الكثير إبان المائة سنة الأخيرة: كيف ننتج طعاما يكفي لعالم يتزايد عدد سكانه؛ وكيف يؤثر النشاط الإنساني على البيئة؛ وعن أسرار الجينات البشرية. وهناك الآن ثورة في المعلومات تحمل وعدا بتحقيق إمكانية الوصول الشامل إلى المعرفة. وتعلمنا أيضا أن الأسواق المفتوحة تولد المزيد من الثروة، وأن المجتمعات المفتوحة تكون أكثر عدلا. وتعلمنا كيف نلتقي معا، من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، للعمل على تقدم المصالح والقيم المشتركة.

إلا أنه بالرغم من كل تقدمنا الفكري والمادي، فإن القرن العشرين يحمل ندوبا عميقة من أثر الإخفاقات الإنسانية المستمرة: وذلك بسبب الجشع وشهوة السلطة، والأحقاد الهوجاء والقلوب القاسية كجلمود الصخر. ومع نهاية القرن، فإن التطورات الحديثة تضخم من صورة هذه الأخطاء السرمدية. فهناك قوى عاتية لا تزال تقاوم الجهود المعقولة لإضفاء وجه إنساني على الاقتصاد العالمي، وانتشال الفقراء من وهدة الفقر، وإبراء بيئة الأرض. والمزاعم البدائية عن التفوق العرقي أو الإثني أو الديني، عندما تقترن بالأسلحة المتطورة والإرهاب، إنما تهدد بتدمير أكبر إمكانات التطور البشري في التاريخ، حتى وهي تحيل الروح إلى أرض يباب.

ولذا فإننا نتطلع إلى المستقبل بأمل، ولكن بأسئلة لا تزال تنتظر الجواب. فهل ستتعرض الدول في الألفية الجديدة إلى التمزق بسبب الصراعات الإثنية والعرقية؟ وهل ستواجه الأمة - الدولة خطر تلك الصراعات أو مخاطر الإرهاب؟ أم أننا سنواصل الاقتراب من بعضنا بصورة أكبر ونعتبر الخلافات الطبيعية نعمة تزيد من متعة الحياة؟ ففي القرن الجديد، كيف سيكون تعريف الوطنية - كإيمان بحلم يستحق العيش من أجله؟ أو كخوف من أحلام الآخرين وبغضها؟ وهل سنتحرر من الخوف الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، أو نُرغم على أن نعلم أحفادنا طريقة البقاء على قيد الحياة لدى شن هجوم نووي أو كيميائي أو بيولوجي؟ وهل ستأتي العولمة بازدهار يعيش في ظله الجميع، أم ستجعل اليائسين في العالم أكثر يأسا؟ وهل سنستخدم العلم والتكنولوجيا لتنمية الاقتصاد وحماية البيئة، أم سنعرض ذلك كله للخطر في عالم يهيمن عليه الصراع على الموارد الطبيعية؟

والحقيقة أن التقدم المذهل للقرن العشرين لم يحسم هذه المسائل. إلا أنه أتاح لنا الأدوات التي تتيح لها الخروج بأجوبة صحيحة: أي المعرفة والموارد والمؤسسات. والآن يتعين علينا أن نستخدمها، فإذا استخدمناها، فإنه سيكون بمقدورنا ألا نجعل الألفية مجرد تغيير في الأرقام، بل أن نجعلها بمثابة تغيير حقيقي للأزمنة: إلى بوابة عبور إلى المزيد من السلام والازدهار والحرية. ومن هذا المنطلق، أتقدم بثلاثة أمور ينبغي أن ينعقد العزم عليها للألفية الجديدة.

أولا، ينبغي أن نعقد العزم على شن معركة شعواء على الفقر ومن أجل الازدهار المشترك، بحيث لا يتخلف أي جزء من الإنسانية عن ركب الاقتصاد العالمي. فالعولمة لا تنطوي في صميمها على بذور الانقسام. ولئن كانت وفيات الأطفال في البلدان النامية قد انخفضت إلى النصف تقريبا منذ عام ١٩٧٠، فإن العمر المتوقع عند الولادة قد ازداد بمقدار عشر سنوات. وطبقا لمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي يحدد مقياسا لمستوى العيش اللائق، ومستوى التعليم الجيد والحياة الطويلة والصحية، فإن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة قد ضاقت.

وكانت التجارة المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة هي محركات هذا التقدم، إذ ساعدت مئات الملايين على رؤية آفاقهم تزداد اتساعا من خلال تسويق ثمار جهدهم وإبداعهم في الخارج. وينبغي للبلدان النامية من خلال الاستثمارات المناسبة في مجال التعليم، أن تتمكن من الاحتفاظ بأفضل وألمع ما لديها من مواهب بشرية داخل حدودها، وأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى أسواق البضائع والخدمات ورأس المال العالمية.

إلا أن هذا المستقبل الواعد أبعد من أن يكون حتميا. فنحن لا نزال نهدر إمكانات الكثير من البشر. فهناك ما يقرب من ١,٣ بليون إنسان ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وهناك أكثر من نصف سكان العديد

من البلدان لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة، واحتمال استخدام الفرد في منطقة جنوب آسيا للإنترنت يقل بـ ٧٠٠ مرة عن احتمال استخدام الفرد لها في الولايات المتحدة. وفي كل عام يموت أربعون مليونا من البشر من الجوع، أي ما يوازي تقريبا مجموع عدد الذين ماتوا في الحرب العالمية الثانية .

يجب أن نرفض قبول مستقبل يعيش فيه جزء من البشرية على قمة الاقتصاد الجديد، بينما يعيش الجزء الآخر يصارع من أجل البقاء وهو على شفا هاوية الفناء.

ماذا علينا أن نفعل إذن؟ يمكننا أن نبدأ بتذكر أن الأسواق المفتوحة تنمي الخيرات والإنجازات التي نريد لها أن تنتشر. ولهذا السبب عملنا في الولايات المتحدة على إبقاء أسواقنا مفتوحة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، رغم أن ذلك سبب لنا عجزا في الميزان التجاري بأرقام قياسية. ولهذا السبب نريد أن نشرع في جولة جديدة للتجارة العالمية عند اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في فصل الخريف من هذه السنة. ولهذا أيضا نعمل على بناء نظام تجاري يعزز رفاه العاملين والمستهلكين، ويحمي البيئة ويجعل من المنافسة سباقا الى القمة وليس الى القاع. ولهذا السبب أيضا أفخر بأننا اجتمعنا في منظمة العمل الدولية لحظر عمل الأطفال الذي يتسم بسوء الاستغلال في كل مكان في العالم.

إننا لا نواجه خيارا بين التجارة والمساعدة، وإنما نواجه تحديا يتمثل في جعل الاثنين مجديين لمن يحتاجونهما. إذ ينبغي أن تركز المساعدة على ما ثبتت جدواه مثل توفير الائتمان للفقراء الذين يشرعون في أعمال تجارية، وعدم تسرب الفتيات من التعليم المدرسي، وتلبية حاجات الأمهات والأطفال. وينبغي للعون الإنمائي أن يستخدم من أجل التنمية، لا لشراء النفوذ أو تمويل صادرات المانحين. وينبغي أن يذهب حيث تستثمر الحكومات في شعوبها وتلبي شواغلها.

وينبغي أيضا أن نساعد البلدان التي تكافح من أجل النهوض ولكنها مكبلة بعبء الديون. وقد اعتمدت دول مجموعة الـ ٧ خطة لخفض الدين الواجب السداد بما يبلغ ٧٠ في المائة بالنسبة لأفقر البلدان في العالم، مما يحرر موارد للتعليم والصحة والنمو.

وينبغي لنا جميعا، بلدانا متقدمة النمو ونامية على حد سواء، أن نعمل الآن لوقف تغير المناخ العالمي. ما علاقة ذلك بمكافحة الفقر؟ العلاقة وثيقة. فأكثر أعضاء الأسرة الإنسانية ضعفا سيكونون أول وأشد من يعاني إذا تسبب ارتفاع درجات الحرارة في تدمير الزراعة، وتسارع انتشار الأمراض في البلدان المدارية، وغمر الدول الجزرية بالمياه.

هل يعني ذلك أن على البلدان النامية أن تضحي بالنمو لتحمي البيئة؟ إطلاقا لا. فعلى امتداد التاريخ، كان من مفاتيح التقدم البشري الاستعداد للتخلي عن الأفكار الكبيرة التي ثبت خطؤها. وإحدى الأفكار الكبيرة التي ثبت خطؤها هي أن السبيل الوحيد الى بناء اقتصاد حديث هو باستخدام الطاقة مثلما فعلنا في عصر النهضة الصناعية. والتحدي والفرصة الماثلان الآن أمام البلدان النامية اليوم هما تفادي تكاليف عصر النهضة الصناعية باستخدام تكنولوجيات تحسن الاقتصاد والبيئة في الوقت نفسه.

وأخيرا، يجب للانتصار في المعركة ضد الفقر أن نحسن الرعاية الصحية لجميع الناس. وخلال السنوات العشر المقبلة في أفريقيا، يتوقع أن يتسبب مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في وفاة أناس وفي تيتم أطفال أكثر مما سببته كل حروب القرن العشرين مجتمعة. وفي كل سنة تؤدي أمراض مثل الملاريا والسل والالتهاب الرئوي الى جعل ملايين الأطفال يفقدون آباءهم وأمهاتهم وملايين الآباء والأمهات يفقدون أطفالهم. ومع ذلك، بالنسبة لكل هذه الأمراض، يظل تقدم البحث في مجال اللقاحات الواقية بطيئا أكثر مما ينبغي، حيث يرجع ذلك جزئيا الى أن المشترين المحتملين لها فقراء جدا. ولا يكرس للأمراض القاتلة الرئيسية في العالم النامي إلا ٢ في المائة من مجموع البحث الإحيائي الطبي في العالم.

ما من بلد بوسعه الخلاص من أغلال الفقر إذا كان المرض يقعد شعبه أو إذا كانت حكومته ترزأ تحت احتياجات المرضى. وتحت قيادة الأمم المتحدة، أوشكنا على القضاء على شلل الأطفال والذي كان آفة للأطفال في كل مكان. وقد انخفض العدد الى ٥ ٠٠٠ حالة فقط أبلغ عنها على نطاق العالم. وقد طلبت الى الكونغرس لدينا أن يمول زيادة كبيرة لإنهاء المهمة، وأطلب الى الدول الأخرى أن تحذو حذونا. وقد بدأنا معركة شاملة ضد وباء الإيدز العالمي. وفي هذه السنة، أسعى الى توفير مبلغ ١٠٠ مليون دولار آخر من أجل توفير الوقاية والإرشاد والرعاية في أفريقيا. وأود أن أفعل المزيد لأوصل الأدوية الجديدة التي تمنع انتقال المرض من الأمهات الى المواليد الى من هم في

أشد الحاجة إليها. واليوم، أعلن التزام الولايات المتحدة ببذل جهد متضافر للتعجيل بتطوير وتوصيل لقاحات وقائية ضد الملاريا والسل والإيدز والأمراض الأخرى التي تضر بالعالم النامي ضررا بالغا. وقد اقترحت نهج عديدة، بدءا بالائتمانات الضريبية وانتهاء بالصناديق الخاصة من أجل شراء تلك اللقاحات.

وللتصدي لهذه المسائل، سأطلب الى خبراء الصحة العامة، وكبار الموظفين التنفيذيين في شركاتنا الدوائية، وممثلي المؤسسات، وأعضاء الكونغرس، أن ينضموا إلي في اجتماع خاص في البيت الأبيض لتعزيز الحوافز من أجل البحث والتطوير، بالعمل مع القطاع الخاص، وليس ضده لبلوغ هدفنا المشترك.

والمسألة الثانية التي آمل أن نعقد العزم عليها اليوم هي تعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع اندلاع عمليات القتل الجماعي والتشريد ووقفها ما كان ذلك ممكنا. ويقتضي ذلك، كما نعلم جميعا، اقتسام المسؤولية، مثل المسؤولية التي قبلت دول غرب أفريقيا أن تتحملها عندما اتخذت إجراءات لإعادة السلم الى سيراليون؛

ومثل المسؤولية التي تحملتها ١٩ دولة ديمقراطية في منظمة حلف شمال الأطلسي لوقف التطهير العرقي في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو؛ ومثل المسؤولية التي تتحملها الآن دول آسيوية ومن منطقة المحيط الهادئ في تيمور الشرقية، بدعم قوي من الأمم المتحدة جمعاء، بما فيها الولايات المتحدة.

لقد تكلم الأمين العام كوفي عنان باسمنا جميعا خلال صراع كوسوفو، ومؤخرا فيما يتعلق بتيمور الشرقية، حينما قال إن الذين يقومون بالتطهير العرقي والقتل الجماعي لن يجدوا الملاذ في الأمم المتحدة، ولا مصدرا للراحة أو لتبرير أفعالهم في ميثاقها. ويجب أن نفعل المزيد لتحويل تلك الكلمات الى حقيقة واقعة. وبالطبع، يجب أن نواجه هذا التحدي بقدر كبير من التواضع. فمن السهل أن يقول المرء "لن يحدث ذلك أبدا بعد الآن"، ولكن التنفيذ أصعب بكثير. وكثرة الوعد قد تكون أقسى من قلة الاهتمام.

بيد أن الصعوبات والأخطار والتكاليف ليست حجة للقعود عن العمل. وعندما تواجهنا حملات متعمدة ومنظمة لقتل شعوب بأكملها أو لطردها من أراضيها، فإن العناية بالضحايا لا تكفي مع أهميتها. إنما الواجب أن نعمل لإنهاء العنف. واستجابتنا في كل حالة لا يمكن أن تكون الاستجابة نفسها ولا ينبغي لها أن تكون. فأحيانا تكون القوة العسكرية الجماعية ملائمة وممكنة في آن واحد. وأحيانا يمثل الضغط الاقتصادي والسياسي المتضافر الذي يمارس بالإضافة الى الدبلوماسية استجابة أفضل، كما حدث بشأن إدخال قوات الى تيمور الشرقية. وبالطبع، تتوقف طريقة استجابة المجتمع الدولي على قدرة البلدان على التصرف وعلى نظرتها لمصالحها الوطنية. وقد تصرفت منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، على سبيل المثال، لوقف حملة شرسة من التطهير العرقي في مكان تعرضت للخطر فيه مصالح هامة لنا وكانت لنا فيه القدرة على العمل الجماعي.

والاعتبارات نفسها هي التي أتت بالقوات النيجيرية وشركائها الى سيراليون وبالاستراليين وغيرهم الى تيمور الشرقية. وذلك أمر سليم - مادمنا نعمل معا ويدعم بعضنا بعضا ولا نتخلى عن مسؤوليتنا الجماعية. وأعلم أن البعض يشعر بالانزعاج لأن الولايات المتحدة والجهات الأخرى لا يمكنها الاستجابة لكل كارثة إنسانية في العالم. نحن لا يمكننا القيام بكل شيء في كل مكان. ولكن كوننا أصحاب مصالح مختلفة في مناطق مختلفة من العالم لا يعني ببساطة أن بوسعنا تجاهل الدمار الذي يحل بالأبرياء في أي جزء من العالم. ولهذا السبب دعمنا جهود الأفريقيين لحل الصراعات الفتاكة التي اندلعت عبر أجزاء من قارتهم. ولهذا السبب نعمل مع أصدقائنا في أفريقيا لبناء المبادرة الأفريقية للاستجابة للأزمات، التي دربت أكثر من ٤ ٠٠٠ من حفظة السلم من ستة بلدان. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نساعد على إنشاء تحالف دولي ضد جريمة إبادة الأجناس لجمع الدول من أجل وقف تدفق الأموال والأسلحة الى من يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية.

وهناك أيضا حاجة ماسة لأن تبني البلدان التي خرجت لتوها من صراعات مؤسسات شرطة مسؤولة أمام الشعب والقانون، غالبا بمساعدة شرطة مدنية من دول أخرى. ونحن نحتاج الى قوات دولية لها التدريب الملائم لملء الثغرة بين الشرطة المحلية وحفظة السلم العسكريين، كما فعلت الشرطة العسكرية من فرنسا والأرجنتين وإيضاليا وغيرها في هايتي والبوسنة. وسنعمل مع شركائنا والأمم المتحدة لمواصلة كفالة نشر هذه القوات عند نشوء الحاجة إليها.

ما هو دور الأمم المتحدة في منع المذابح الجماعية والتشريد؟ إنه دور كبير جدا. وحتى في كوسوفو، جاءت إجراءات حلف الأطلسي بعد توافق واضح في الآراء، أعرب عنه في عدة قرارات لمجلس الأمن، مفاده أن الفظائع التي ترتكبها القوات الصربية غير مقبولة وأن للمجتمع الدولي مصلحة عاجلة في وقفها. ولو لم نحرك ساكنا إزاء هذه الوحشية، لما كان ذلك - فيما أظن - يعزز الأمم المتحدة، ولكنا قد جازفنا بفقدان المصداقية في كل ما تمثله.

وبعملنا الذي قمنا به، ساعدنا على تعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بغية إعطاء الأمم المتحدة الفرصة التي لديها الآن من أجل الاضطلاع بدور مركزي في رسم مستقبل كوسوفو. وفي عالم الواقع، كثيرا ما تصطدم المبادئ بعضها ببعض ويجب اتخاذ خيارات صعبة. والنتيجة في كوسوفو مفعمة بالأمل.

وأخيرا، ونحن ندخل هذه الحقبة الجديدة، ليكن عزمنا الثالث هو حماية أطفالنا من إمكانية استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية مرة أخرى. فالألفية الأخيرة شهدت جوانب تقدم ثابتة في القوة التدميرية للأسلحة. وفي الألفية المقبلة، يمكن أن يستمر هذا النهج، ويمكن أن نعكس مساره إذا أردنا بوضع قواعد شاملة تحترم عالميا.

لقد أحرزنا تقدما أكثر مما يدركه العديدون. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اختارت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بشجاعة التخلي عن أسلحتها النووية. وأمريكا وروسيا تمضيان قدما في إجراء تخفيضات كبيرة للأسلحة. وقد اتفقنا أنا والرئيس يلتسين في حزيران/يونيه، حتى ونحن ننتظر تصديق روسيا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية)، على البدء بمحادثات تتعلق بمعاهدة ستارت الثالثة التي ستخفض ترساناتنا التي كانت قائمة في الحرب الباردة بنسبة ٨٠ في المائة مما كانت عليه في ذروتها. ولقد انضمت البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوجت بذلك عملية تمثلت في القضاء تقريبا قضاء تاما على التهديد بانتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. ولقد حظرنا الأسلحة الكيميائية من على وجه الأرض، وإن كان علينا أن ننفذ ذلك الالتزام بالكامل وأن نحقق له تغطية عالمية. وثمة مائة واثنتان وخمسون دولة وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومع أن الهند وباكستان عمدتا إلى اختبار أسلحتهما النووية في العام الماضي، فقد أثبت رد الفعل الدولي أن توافق الآراء العالمي ضد الانتشار النووي قوي جدا.

ونحن في حاجة إلى تعزيز المعايير اللازمة لتوطيد توافق الآراء ذلك. ويجب أن نؤكد مجددا التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار، ونعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونحرز تقدما سريعا بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وبغية إبقاء المخزونات القائمة بعيدة عن متناول الأيدي الآثمة، ينبغي أن نعزز اتفاقية توفير الحماية المادية للمواد النووية. واليوم، أطلب مجددا إلى مجلس الشيوخ أن يوافق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يجب أن نوقف انتشار الأسلحة والمواد والخبرة النووية في مهدها. فمنذ عام ١٩٩٢، نعمل مع روسيا وبلدان أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق من أجل تحقيق ذلك. ونقوم بتوسيع ذلك الجهد لأن التحديات ما زالت قائمة، بيد أن بإمكاننا القول بأننا الآن في مأمن من كابوس الأسلحة الفتاكة التي تعبر الحدود دون رقابة والعلماء الذين يبيعون خدماتهم بالجملة لمن يدفع لهم أعلى سعر.

والآن، يجب أن نعمل على منع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي أولئك الذين يمكن أن يستخدموها. فلعقد من الزمن تقريبا، وتعاضدت لمنع النظام العراقي من تهديد شعبه والعالم بهذه الأسلحة. وعلى الرغم من جميع العقبات التي وضعها صدام حسين في طريقنا، يجب أن نواصل تخفيف معاناة الشعب العراقي. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نسمح لحكومة العراق بازدراء ٤٠ قرارا - وأقول ٤٠ قرارا - اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الواحد بعد الآخر، بإعادة بناء ترسانته.

والمهم كذلك إبقاء الأسلحة الفتاكة بعيدة عن متناول المجموعات الإرهابية. قد يكون لها قدرات أضعف من قدرات الدول، إلا أنها أقل اكتراثا إزاء استعمال هذه الأسلحة. ولا يمكن مواجهة إمكانية قيام الإرهابيين بتهديدنا بأسلحة الدمار الشامل بالتغاضي عنها أو الذعر إزاءها. فهي تتطلب اهتماما جادا ومتضافرا وملتزما وتعاونا فعالا منا جميعا.

وهناك تحديات أخرى كثيرة. وقد تحدثت اليوم عن ثلاثة تحديات منها فقط، وهي: الحاجة إلى العمل من أجل

فقراء العالم، وإضفاء وجه إنساني على الاقتصاد العالمي؛ والحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لمنع قتل الأبرياء وتشريدهم؛ والحاجة إلى أن نقوم بمزيد من العمل لكفالة ألا تستخدم أسلحة الدمار الشامل أبدا ضد أطفالنا. وأعتقد أن هذه هي أهم التحديات. ولا غنى عن الأمم المتحدة في التصدي لها.

وبما أننا ملتزمون تماما بالأمم المتحدة، فنحن نعمل جاهدين من أجل دعم الإدارة الفعالة لهذه الهيئة. بيد أنه تقع على عاتق الولايات المتحدة أيضا مسؤولية تزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاج إليها لتصبح فعالة. وأعتقد أن معظم الأعضاء يعلمون أنني أؤيد بشدة وفاء الولايات المتحدة بجميع التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة، وسأواصل العمل في هذا السبيل. ونحن سنبذل قصارى جهدنا من أجل أن ننجح في ذلك هذا العام.

عندما انتهت الحرب الباردة، كان في مقدور الولايات المتحدة أن تنأى عن الفرص المتاحة للعالم وعن مخاطره. ولكننا حاولنا أن ننخرط فيها ونشارك ونكون نشطين. إننا نعلم أن ازدهار وقوة الولايات المتحدة هو مصدر قلق للعديدين. ولا يسعني إلا أن أجيب بأنه في السنوات السبع التي كان لي شرف المجيء إلى هنا والتكلم أمام هذه الهيئة، حاولت أمريكا أن تكون قوة من أجل السلام. ونعتقد أننا سنكون أفضل حالا عندما تحل الدول خلافاتها بقوة الإقناع بدلا من قوة السلاح. ولقد سعينا الى مساعدة خصومنا السابقين مثل روسيا والصين في تحقيق الازدهار ليصبحوا أعضاء مستقرين في المجتمع العالمي لأننا نرى أن ضعف الدول القيادية في العالم يهددنا بأكثر مما تهددنا قوتها. وبدلا من فرض قيمنا على الآخرين، نسعى إلى تعزيز نظام حكم - ديمقراطي - يمكّن الشعوب من اختيار مصيرها وفقا لقيمها وتطلعاتها الخاصة بها. ونحن نسعى إلى إبقاء أسواقنا مفتوحة لأننا نعتقد أن الاقتصاد العالمي القوي يفيد عمالنا وشركاتنا، كما يفيد شعوب العالم التي تبيعنا سلعها. ويحدوني الأمل في أن نظل شركاء طيبين مع الآخرين في الألفية الجديدة كما كنا دائما.

لقد ذهبت إلى مخيم للاجئين في مقدونيا قبل فترة ليست بعيدة. والناس الذين التقيتهم هناك، أطفالا وكبارا على حد سواء، عانوا من مظالم فظيعة ومرعبة، لكنهم لم يتخلوا عن الأمل أبدا لأنهم آمنوا بأن هناك مجتمعا دوليا يناصر كرامتهم وحريتهم. وأريد أن أتأكد من أنه بعد ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ سنة من الآن، ستظل الشعوب في كل مكان تؤمن بالأمم المتحدة. فلنعقد العزم في فجر الألفية الجديدة على أن نأتي بعهد تفوق فيه رغبتنا في الإبداع قدرتنا على التدمير. وإذا فعلنا ذلك، تستطيع البشرية

حينئذ أن تحقق إنسانيتها عن طريق الأمم المتحدة والزعماء ذوي البصيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زمبابوي، فخامة السيد روبرت موغابي، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تهاني الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن انتخابكم الإجماعي للرئاسة لا يشهد فقط على الثقة التي نضعها نحن الأفارقة في قدرتكم القيادية وإنما أيضا تأكيد للثقة التي يضعها المجتمع الدولي فيكم لتوجهوا هذه الهيئة توجيها ناجحا نحو القرن الحادي والعشرين. إنكم تترأسون هذه الهيئة عند منعطف حاسم، حيث نقيّم هنا وضعنا عشية الألفية الجديدة.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الخالص لسلفكم، سعادة الوزير ديدييه أوبيرتي ممثل أوروغواي، الذي ترأس عمل هذه الجمعية بطريقة مثالية دقيقة. إننا نشكره على جهوده وضميره الحي وإسهاماته البارزة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العظيم للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي لا يزال بعد أن أدرك الفرص والتحديات الكبيرة التي تواجهنا، يعمل دون كلل لمساعدتنا على تكوين رؤية نبيلة لمستقبل منظمتنا.

ونشهد أيضا لحظة تاريخية أخرى لمنظمتنا، حيث ينضم إلينا ثلاثة أعضاء جدد: تونغا، وكيريباس، وناورو. إننا نرحب بها في أسرة الأمم ونتمنى لها جميعا أفضل الأمنيات وهي تحدد مصيرها وتقدم إسهامها في أسرة الأمم.

في قارتنا الأفريقية كان إجراء انتخابات حرة منصفة في نيجيريا بشيرا بحكم ديمقراطي جدير باهتمامنا. وهذا التحول يعد معلما بارزا لإعلام المجتمع الدولي بأن أفريقيا قالت "لا" لإضفاء الطابع المؤسسي على خط السير من معسكرات الجيش إلى مقر الدولة الذي ظلت تسير عليه السلطات العسكرية دون عقاب. وعلاوة على ذلك تقدم عودة السلام والديمقراطية إلى ليبريا وسيراليون دليلا وافيا على سعي أفريقيا المتجدد إلى الديمقراطية والسلم والاستقرار. لذلك يحدونا أمل وطيد في أن يؤدي تنفيذ اتفاقات السلام هذه إلى استعادة الحياة الطبيعية في المنطقة.

وبنفس الروح قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية إعلاء لواحد من أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة: احترام مبدأ السيادة ووحدة الأراضي. إن العدوان تحت أي ذريعة ينبغي أن تدينه وتعارضه الأمم المتحدة. لذلك كان من دواعي الاطمئنان لدينا أن المتمردين شاركوا في آخر الأمر في عملية السلام.

نود أن نسجل أخلص مشاعر الامتنان لفخامة الرئيس شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا لجهوده التي لا تكل والتي نجحت في إقناع المتمردين بالانضمام إلى عملية السلام. ولكن ينبغي التأكيد على أن نجاح أو فشل أي بعثة للسلام، توفد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيقرره توفير الموارد البشرية والمادية على حد سواء. وإننا نشعر بالقلق من أن إيفاد عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير ممولة تمويلا كافيا ستكون تعبيرا واضحا عن تهميش أفريقيا المتزايد في النظام العالمي الجديد. لذلك نثق بأن الأمم المتحدة ستقدم الدعم المطلوب للحفاظ على هذا الإنجاز.

إننا نجد هذه الفرصة مواتية لمطالبة المجتمع الدولي ليس فقط بأن يضع كامل ثقله خلف مبادرة السلام الأفريقية، وإنما بأن يقيم ويعزز القدرة المؤسسية والتشغيلية لمنظمة الوحدة الأفريقية في منع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. وعلى نفس المنوال، نثني

على إعلان الاتحاد الأوروبي بأن تعاونه مستقبلا مع الأطراف المتخاصمة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتوقف على وفائها بالتزاماتها على النحو الوارد في اتفاق لوسكا لوقف إطلاق النار.

من المحزن أن المكاسب التي حققناها في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يضيعها سفك دماء متجدد في أنغولا، حيث استأنف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الحرب للمرة الثانية في هذا العقد، متجاهلا اتفاق لوساكا للسلام في عام ١٩٩٤. لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى إنشاء آليات فعّالة تحكم الحظر المفروض على يونيتا، وعلى وجه الخصوص في ضوء الانتهاء الذي جرى مؤخرا لمهمة السفير روبرت فاولور، رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن أنغولا.

وزمبابوي تثني على قبول إريتريا وإثيوبيا الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية لإنهاء الحرب في القرن الأفريقي. وزمبابوي، باعتبارها عضوا في اللجنة الرفيعة المستوى التي نسقت الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب بين الدولتين الأفريقيتين، تدعو الأمم المتحدة إلى دعم هذه المبادرة الإقليمية الناجحة للسلام بالموارد الفنية الضرورية وغيرها لجعل العملية دائمة لا رجعة فيها.

لقد ظلت الأمم المتحدة، منذ نشأتها، تضع على جدول أعمالها القلق بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومتابعة تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يجري تقييمها في الوقت الحالي. ولقد أصبح واضحا أن وضعا اجتماعيا محتمل التفجر يواجه العالم اليوم. فالمستويات المرتفعة للبطالة، ومستويات المعيشة المتدنية، والفقر المدقع في معظم البلدان النامية، وبخاصة في قارتنا، أفريقيا، تثير القلق البالغ.

ونلاحظ أن أحوال أفريقيا مستمرة في التدهور رغم الجهود الهائلة التي تبذلها القارة. فقد تباطأ النمو في أغلبية البلدان الأفريقية ووصل متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل أفريقيا إلى ٢,٦ في المائة مسجلا بذلك انخفاضا كبيرا إذا ما قورن بمعدل النمو السنوي الذي تصوره البنك الدولي بوصفه المستوى الذي يمكن عن طريقه تخفيض مستويات الفقرة تخفيضا كبيرا في القارة، وهو ثمانية في المائة. ومن العوامل المعاكسة التي أسهمت في هذا الانخفاض بطء نمو الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والآثار القابلة للانتشار للأزمة المالية الآسيوية، وظاهرة النينيو، والصراعات المدنية والاضطرابات السياسية في أماكن متعددة.

وفي الوقت الذي تظهر فيه تحديات وفرص أكبر في إطار العولمة، من الجوهري أن نبرز مواطن الضعف المزمن في أفريقيا ونعالجها. فقد انخفض إجمالي عائدات صادرات أفريقيا بما يقرب من ١٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨ فوصل إلى ١١٢ بليون دولار، أي أنه انخفض بنسبة ١١ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض في الأسعار. واستمر هذا الاتجاه السلبي في عام ١٩٩٩.

ومما يشغلنا أنه في الوقت الذي تتحسن فيه تحسنا كبيرا توقعات فعالية المعونة المقدمة إلى أفريقيا، تهبط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا إلى أدنى مستوى لها. فهبط إجمالي المعونة التي تسلمتها أفريقيا بين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٧ بما يقرب من ١٣ في المائة، من ٢١ بليون دولار إلى ١٨,٧ بليون دولار. وبهذا المعدل، تكون تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت وقصرت كثيرا عن هدف الـ ٣٠ بليون دولار سنويا التي يقدر الاقتصاديون أنها ضرورية لتخفيض حدة الفقر في أفريقيا.

وما زال صافي معدل عائد الاستثمار الصافي في البلدان الأفريقية أعلى منه في البلدان النامية الأخرى. وكان مقدرا بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة في المتوسط أثناء السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، مقارنة بنسبة تتراوح بين ١٦ و ١٨ في المائة لجميع البلدان النامية. إلا أنه في مواجهة هذه الإمكانات الضخمة، لم تستفد أفريقيا استفادة كبيرة من الزيادة الهائلة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المؤكد أن أفريقيا لا يمكن الوفاء بها، كما أنه لا يمكن تحملها في ظل أي سيناريو معقول للاقتصاد الكلي الموجه نحو النمو. وهناك حاجة ملحة للإفراج عن المزيد من الموارد وتحويلها من خدمة الديون إلى تمويل عملية التنمية، وتهيئة الظروف التي تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص. ورغم أن المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل آلية هامة للتخفيف من أعباء الديون، فإن معايير أهلية الانتفاع بها معايير تضييقية إلى حد ما. ولئن كان من المسلم به أن هناك حاجة إلى تحسين إدارة أفريقيا لديونها في المستقبل، فإن أي حل معقول لمشكلة ديون

أفريقيا لا بد أن يتضمن الألغاء التام لجزء كبير من الديون.

ولهذا فإننا في أفريقيا مقتنعون أنه قد آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يجري مداولاته بشأن فحوى وآفاق طرائق تقديم معونة جديدة تهتم باتخاذ نهج كلي وشامل. ويتعين علينا أن نتبادل الآراء حول أفضل طريقة لتعزيز علاقة جديدة بين الطرف المانح والطرف المستفيد تتضمن برامج يقوم بها مانحون متعددون تهتم بدعم جدول أعمال نابع من اهتمامات أفريقيا.

ونحن - في منطقتنا، وهي الجنوب الأفريقي - نمر بمرحلة متقدمة من وضع بروتوكول للتجارة يهدف إلى زيادة دخلنا من التجارة إلى أقصى حد. وقد صدقت أغلبية الدول الأعضاء في المنطقة على هذا البروتوكول، فلم يبق إلا تصديق دولتين أو ثلاث لكي يدخل حيز النفاذ.

ونحن ندرك تماما الدور الحاسم للاتصالات السلكية واللاسلكية بوصفها أداة فعّالة للتجارة الدولية الناجحة. وبالتالي، وافق بلدي مؤخرا على أن يكون مضيفا على الصعيد دون الإقليمي لأفريتيل، وهو مركز إقليمي أفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكلنا ثقة في أن يعتبر المستثمرون الدوليون ذلك بوصفه استعدادا إيجابيا من جانب قارتنا، ليس لاجتذابهم واجتذاب استثماراتهم فحسب، ولكن لكي نقدم لهم ضمانا ملموسا بازدهارهم نتيجة بذل مساعيهم في قارتنا.

وقد أوشك عقد الأمم المتحدة لتطوير وتدوين القانون الدولي تدريجيا على الانتهاء بخطوة إيجابية، تمثلت في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإن هذه المحكمة لن تنجح إلا إذا صادفت قبولا عالميا. ولذلك، وجب علينا أن ندعم هذه العملية بلا تردد لكي نتمكن من إكمال هذا المعلم الهام في تاريخ منظمتنا.

وإذ نتطلع إلى الألفية الجديدة، فإنما نتطلع إلى نظام دولي يتضمن هدفين متلازمين هما إرساء السلام والأمن العالميين من ناحية، وتحسين نوعية الحياة لجميع سكان المعمورة من ناحية أخرى. ولا بد أن يتسم هذا النظام بالعدالة وباحترام القانون الدولي. ومن المؤكد أنه ينبغي لهذا القانون الدولي أن يعمل على كبح جماح البلدان المحاربة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب علينا أن نشارك معا بحماس في تعزيز منجزات عقد تطوير القانون الدولي.

وتشعر زمبابوي بقلق شديد إزاء التطور العنيف للأحداث في تيمور الشرقية بعد إجراء استفتاء تقرير المصير هناك. والأزمة التي سجلها تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي أثارت القلق إلى أقصى حد. ولهذا ترحب زمبابوي بنشر القوة المتعددة الجنسيات لاستعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية وتيسير توصيل المساعدة الإنسانية. ونرجو مخلصين أن يصرح مجلس الأمن قريبا بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تدعمها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتزويدها بما تحتاج إليه من موارد مالية وغيرها.

وأكون مقصرا إن لم أشر إلى مقدار الإجحاف في عضوية مجلس الأمن إذا ظلت غير معبرة عن الظروف الدولية التي تغيرت تغيرا كبيرا. ولم تعد ضرورة إصلاح مجلس الأمن مجرد مثل أعلى نصبو إلى تحقيقه، بل إنها شرط أساسي لبقاء هذه المنظمة. ومجلس الأمن، بوصفه جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة، مخول بالتصرف باسم جميع أعضائها، الذين زاد عددهم فوصل الآن إلى ١٨٨ بلدا. والواقع الواضح للحالة في العالم يجب أن يتجلى ليس في زيادة العدد فحسب، بل وفي تحقيق المبدأ الديمقراطي الذي يقضي بتكافؤ التمثيل الجغرافي والمشاركة.

فمن الإجحاف الصارخ أن نظل نحن، في البلدان النامية، غير ممثلين على الإطلاق في العضوية الدائمة لهيئة يعهد بقوة وبسلطة كبيرتين. إن السلطات والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون في مجلس الأمن يجب أن تمتد إلى جميع الأعضاء الجدد، إذا كان للمجلس أن يكون فعّالا.

وبالتالي، فإننا عندما نعقد الدورة الأخيرة للجمعية العامة في الألفية الحالية، يتعين علينا أن نثب وثبة هائلة صوب المستقبل، ليس فيما يتعلق باتخاذ المقررات الحكيمة والجسورة فحسب، بل وفيما يتعلق بالالتزام بتنفيذها ورؤيتها وهي تؤتي ثمارها لنا ولتحقيق الرخاء أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفارو أرزو إرجوين، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألفارو أرزو إرجوين، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غواتيمالا، فخامة السيد ألفارو أرزو إرجوين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس إرجوين (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ارتياحنا لانتخابكم الذي أسبغ عليكم شرف إدارة النقاش في هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن اقتناعنا بأن خبرتكم الدبلوماسية والسياسية المشهود لها ستفضي إلى نتائج خلاقة.

أود كذلك أن أشيد بوزير خارجية جمهورية أوروغواي، السيد دييير أوبيرتي، الذي لم تكن مثابرته وهو يدير دفة الدورة الماضية للجمعية العامة شاهدا فحسب على قدراته المهنية، بل إنها أكدت أيضا التزام تلك الدولة الأمريكية بالمبادئ التي ترتكز عليها الأمم المتحدة.

قبل ثلاثة أعوام بالتمام والكمال، عندما أخذت الكلمة أول مرة هنا، بدأت بإعلان أننا أوشكنا على تحقيق السلام في بلادي. واليوم، أعود إلى هذه الجمعية قبل أربعة أشهر من انتهاء فترة ولايتي، لألخص كل ما استجد أثناء السنوات الثلاث الماضية من التغيرات التي لم يكن أبناء غواتيمالا يتخيلون حدوث العديد منها عندما وقعنا اتفاقات السلام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأول هذه التغيرات وأكثرها أهمية هو ذلك الذي حدث في قلوب وعقول الغواتيماليين، وهو ما يمكن أن نشهده في الطريقة التي أعيد بها الثوار السابقون إلى صفوف المجتمع وخرجوا من فئة الخارجين على القانون، وفي عودة اللاجئين.

وبعد ما يزيد على ثلاثة عقود من صراع داخلي مسلح اتسم بوحشية بالغة، صراع كان - في جملة أمور - انعكاسا لتعصب سياسي وأيديولوجي عميق وضارب الجذور، كانت جميع المؤشرات تدل على أن إعادة دمج الثوار السابقين ستكون عملية معقدة وخطرة. ومع ذلك، وعلى عكس جميع التوقعات، ومنذ اللحظة التي استتب فيها وقف إطلاق النار، وإلى أن شارك الثوار السابقون في العملية الانتخابية كانت عملية إعادة الدمج تجري في مناخ لا يتسم بالأمن فحسب بل يتسم أيضا بالانفتاح والتسامح من جانب جميع قطاعات المجتمع. وأود أيضا أن أبرز هنا موقف الجيش الغواتيمالي الذي كان شريكا كاملا في جميع مراحل العملية التفاوضية، وقدم مساهمات جوهرية فيها، وبعد ذلك، وبمجرد التوقيع على اتفاقات السلام، لم يمتثل فحسب امتثالا تاما لأحكامها بل إنه أيضا اتخذ موقفا إيجابيا تجاهها. وبفضل تصرفه وفقا لروح الاتفاقات وليس نصها فحسب، شجع على المصالحة والتعايش السلمي مع خصومه السابقين.

وعلى المستوى المحلي، عاد اللاجئون والثوار السابقون إلى مدنهم وقراهم، واليوم، وفي العديد من تلك الأماكن أنشئت لجان للتنمية تتألف من العائدين والثوار السابقين، والأعضاء السابقين للدوريات المدنية، وأعضاء القوات المسلحة السابقين، وجميعهم يعملون الآن معا لتحسين أقدار مجتمعاتهم المحلية وحل مشاكلهم باجتثاث جذورها.

وفضلا عن ذلك، وعلى مستوى السياسة العامة، كان السلام يعني الاستثمار الاجتماعي على نطاق لم يسبق له مثيل وبنوعية منقطعة النظير في تاريخ بلدنا. وكان هذا الاستثمار متسقا مع القيم الأخلاقية الاجتماعية والمنطق التنموي لاتفاقات السلام، كما أنه أسهم في تحقيق الأهداف المحددة الواردة في تلك الاتفاقات.

وهكذا نكون قد قطعنا شوطا أطول مما قطعه كل من سبقونا، لقد ذهبنا إلى أبعد القرى والنجوع وأتينا لها بالتعليم والخدمات الصحية والطرق والكهرباء والمياه؛ وإن كنا نعلم أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي القيام به. إن ما حققناه حتى الآن أثبت بالفعل أننا إذ استطعنا أن نوطد التقدم المبدئي الذي أحرزه بلدنا، يمكننا أن نعالج على

وجه السرعة الآثار التي تركتها سنوات طويلة جدا من التخلف.

ونحن نستثمر أيضا في البنية الأساسية وفي المنشآت اللازمة للإنتاج، كيما نحسّن المركز التنافسي لبلدنا في عالم اليوم السائر في طريق العولمة. ويمكنني أن أقول إن هذين الجانبين الأساسيين اللذين أشرت إليهما، أي إعادة دمج قوات الثوار السابقين في المجتمع، والاستثمار الاجتماعي، يتضمنان العناصر الأساسية التي ستقوم عليها غواتيمالا الجديدة.

وثمة عناصر وثيقة الصلة بالعمليات التي تمت من خلالها إعادة إدماج الثوار السابقين وإعادة اللاجئين إلى الوطن، وهي المصالحة والتسامح واحترام التنوع والحلول القانونية وغيرها المتفق عليها لتسوية الصراعات.

أما المرمى الرئيسي للاستثمار العام فإنه يجسد قيمة أخلاقية اجتماعية أساسها الصالح العام وجهد ملموس لتحسين وصول القطاعات المهملة إلى مختلف الفرص. وهكذا تشكل العمليتان الدعامتين اللازمتين لصون وتعزيز التعايش السلمي فيما بين الغواتيماليين. وكانت هذه أهم نتيجة من حيث نوعيتها لاتفاقات السلام الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦: أي الاهتداء إلى تسوية سلمية للصراعات من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الجهود لتصحيح أشد أشكال الظلم إجحافا وتوفير فرص التنمية للجميع.

ومع ذلك، فإن جهودنا الداخلية كانت تجري في سياق اقتصادي عالمي مناوئ. وعلى غرار ما يحدث في كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا، يشهد اقتصاد غواتيمالا تباطؤا وضائقة مالية، علاوة على آثار الأزمات التي تمر بها مختلف المناطق، والمضاربات المالية الدائمة التي تقوض باستمرار الاستثمار المنتج المولد لفرص العمل، كما هبطت أسعار المنتجات التصديرية الرئيسية في بلدنا، بينما ارتفعت كثيرا تكلفة وارداتنا، وخاصة وارداتنا من النفط.

والأثر السلبي لهذا الوضع ألحق ضررا بالغا بأقل شرائح مجتمعنا قدرة على إعالة نفسها. وهذا الاتجاه الذي يرجع أساسا إلى عوامل خارجية ازداد تعقدا بفعل الآثار المباشرة وغير المباشرة التي خلفها الإعصار ميتش الذي ضرب البلدين الشقيقين هندوراس ونيكاراغوا ضربة قاسية على وجه الخصوص، ولكنه أيضا أحدث دمارا شديدا في بلدنا، وأثر تأثيرا خطيرا على التجارة داخل منطقة أمريكا الوسطى التي نعتمد عليها اعتمادا كبيرا.

ونتيجة لذلك، فإن الجهود التي تبذلها الدولة لدفع عجلة التنمية لن يقدر لها النجاح بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه بسبب هذه الظروف، وخاصة عند مقارنتها بتوقعات شعبنا. وقد هيأنا حوافز للاستثمار، ابتداء من تحقيق الاستقرار السياسي، ومرورا بالتعليم والتدريب وإنشاء البنية الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية.

وما أنجز من حيث الأشغال العامة والخدمات العامة ولد عشرات الآلاف من الأعمال. وأدت الأعمال التي تمت بالنسبة للطرق والطرق السريعة وبالنسبة للشبكة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى توسيع القواعد الأساسية لاقتصادنا بقدر كبير. ونتيجة لهذه المساعي جميعها وغيرها كانت تأثيرات التطورات الاقتصادية السلبية التي تحدث في الخارج أقل شدة في بلدنا عما هي في البلدان الشقيقة التي توقفت عن النمو أو مرت بنمو اقتصادي سالب.

لقد وضعنا أساسا سيكون له تأثير إيجابي على مستوى معيشة الناس ولا سيما أكثرهم احتياجا. وسوف تستمر هذه النتائج المفيدة إذا مضينا على نفس الطريق.

لأننا إذا توجب علينا مواصلة السباحة ضد تيار الاقتصاد العالمي الذي يتسبب مؤقتا في إفقارنا، فإن لدينا موارد داخلية متاحة ويمكننا الاعتماد على العمليات الجارية التي يحتمل أن تنتج عنها تغييرات هيكلية بافتراض توحيد ودعم ومواصلة الجهود المبذولة على مدى السنوات الأربع الماضية.

وكانت اتفاقات السلام بالنسبة لغواتيمالا هي العناصر الاستراتيجية لجهد عميق وشامل ويضم الجميع لتغيير بلدنا. وهي تمثل المبادئ التوجيهية الرئيسية للتحولات الأساسية اللازمة لبناء غواتيمالا مختلفة، غواتيمالا تتميز بالديمقراطية العميقة وتلتزم بالتنمية المتكاملة والمستدامة لشعبها.

ويتكافأ برنامج السلام مع إضفاء الديمقراطية على البلد، التي نتصورها ديمقراطية وظيفية تقوم على المشاركة وتشمل الميادين السياسية والثقافية. وتنطوي الديمقراطية الوظيفية على إصلاح الدولة وطابعها الذي

يقوم على المشاركة هو الذي يمكنها من أن تصبح ديمقراطية اجتماعية، مما يعزز بدوره قيامها بوظيفتها.

وفي هذا الصدد لا يفوتني ذكر الزيادة الكبيرة في فرص المشاركة الشعبية، الناتجة عن إنشاء ما يزيد على ١٥ لجنة متعددة القطاعات، على النحو الذي نص عليه اتفاق السلام، وكذلك التدابير المتخذة لتوسيع وإتمام الهياكل اللازمة لصياغة واعتماد السياسات العامة.

ومما يجدر ذكره أيضا الجهود التي تبذل لتحقيق لامركزية الدولة وتعزيز المؤسسات المحلية بقصد إيجاد صلة بين الحكومة والشعب وإعطائهم صوتا أقوى في الشؤون العامة.

وثمة عملية أساسية أخرى تتمثل في الجهود التي تبذل لبناء أمة متعددة الثقافات واللغات والأعراق. وتنطوي هذه العملية على أعمال معقدة للغاية لتجاوز القرون الماضية التي اتسمت بالعزلة والتمييز والعنصرية، وهي تفترض حدوث تغييرات ثقافية عميقة نحو التسامح والاحترام اللازمين لازدهار التنوع الثقافي وتقديم المساهمات الكثيرة التي تستطيع تقديمها لتنميتنا القومية بدون تعريض وحدة البلد للخطر.

وكان من الضروري أيضا إعادة تعريف الأمن القومي والدفاع وانطوى هذا على إعادة النظر في المبادئ وإعادة التفكير في أجهزة الأمن العام والدفاع الوطني والمخابرات. وحققنا تقدما في إنشاء شرطة مدنية وطنية جديدة، وهي جهاز فني مدرب على التركيز على حماية الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين والدفاع عنها ويتسم بالحساسية كما يكن الاحترام للتنوع العرقي والثقافي واللغوي.

وخفضنا قواتنا الحربية بدرجة أكبر واقتطعنا من الميزانية المخصصة لها وفككنا عددا من القواعد والعناصر الهامة الأخرى للبنية الأساسية الحربية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات السلام، بالموافقة والمشاركة الكاملتين للجيش.

ويحق لجميع أفراد الشعب الغواتيمالي أن يفخروا بالتقدم المحرز في شتى الميادين، كما أنه مصدر فخر للدول التي ساندتنا، مثل مجموعة الأصدقاء، وبصفة خاصة للمنظمة التي مكننا دورها كشريك لنا من التمسك بالتفاؤل والأمل في المهمة الصعبة لبناء السلام والتنمية.

واستطاعت غواتيمالا أن تستفيد من أفضل ما تقوم به المنظمة: وهو إتاحة مساعيها الحميدة والقيام بدور تيسيري في مختلف مراحل إدارة الصراع، والعمل بوصفها وكالة تحقق محايدة، وتقديم التعاون غير المشروط، والتصرف كشريك موثوق به في مساعدة الدول الأعضاء على حسم المشاكل.

وأود أن أركز على الأهمية العظمى للدور الذي قامت به في غواتيمالا بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بقصد ضمان التقدم في تنفيذ اتفاقات السلام. ولقد أسهم وجود الأمم المتحدة في بلدنا وممارستها لوظائفها الاستشارية والمتعلقة بالتحقق بحياد وحكمة بقدر كبير في تنفيذ مختلف مراحل الالتزامات الواردة باتفاقات السلام.

وتعلق حكومتنا أهمية مماثلة للمبادرات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم المجتمع الغواتيمالي. وتعد بلدنا أرضية اختبار لإطار جديد للمساعدات الرامية، من بين أمور أخرى، إلى اضفاء تماسك أكبر على أعمال مختلف وكالات المنظمة. وتقييمنا الخاص للمساعدة التي نتلقاها إيجابي للغاية.

وعدد الأنشطة التي تنفذها المنظمة في غواتيمالا مرتفع ومتزايد باستمرار. وهكذا فإنه من الحق القول بأن الوكالات المختلفة استطاعت تعبئة قدر كبير من الموارد الإضافية من مصادر خارجية.

وثمة إسهام إيجابي آخر للتعاون موضوع البحث هو التأثير الملموس الذي تركه عن طريق آثاره المباشرة ووظيفته المساعدة فيما يتعلق بالانفاق العام والسياسات التي تنفذها الحكومة.

وهكذا فإنني أود أن أنقل تقديرنا العميق للدول أعضاء الأمم المتحدة التي أيدت في كل الأوقات جهود القطاعات المختلفة للمجتمع الغواتيمالي لاستعادة السلام. إن مساندتها السياسية كانت أساسية لنجاح هذه الجهود. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمانة العامة، وبصفة خاصة للسيد كوفي عنان، وكذلك للأجهزة التنفيذية لمختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، التي جسدت ولايات المنظمة وأظهرت كفاءة في تنفيذها.

وختاما، فإننا نقدر كل التقدير قيمة أعمال الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، وصندوق

النقد الدولي، ومنظمة البلدان الأمريكية، وبصفة خاصة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي لعب دورا مزدوجا كمصدر مباشر للمساعدة المالية ومنظم للفريق الاستشاري لغواتيمالا.

إن النجاح الذي حققته الهيئات الحكومية الدولية فيما يتعلق بعملية السلام الغواتيمالية هو السبب الرئيسي لتكرار الإعراب عن اعتقادنا بأن التعاون بين الأمم لا غنى عنه لتحقيق السلام والتنمية لشعوبنا. وهذا هو السبب في بقاء غواتيمالا ملتزمة بثبات بالنهوض بشتى أنواع المشاريع المتعددة الثقافات والأعراق، ليس فقط في إطار الأمم المتحدة وإنما أيضا فيما يتعلق بشتى المساعي على الصعيدين الإقليمي والخاص بنصف الكرة الغربي.

وتعد من أكثر المبادرات جرأة وتحديا المبادرة التي أخذتها أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي للمنطقة. وغواتيمالا على قناعة، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى التي تكون منظومة تكامل أمريكا الوسطى، من أن هذه الرابطة الاستراتيجية تعزز المنطقة في علاقاتها بعالم شديد التنافس، وتكرر التزامها بمواصلة تشجيع الأعمال التي تعزز فعالية تكامل أمريكا الوسطى.

ولهذه الأسباب ذاتها، تود غواتيمالا أن تعرب عن دعمها بدون تحفظ لتعزيز منظمتنا. ونحن على قناعة ثابتة بأنه يجب أن تكون الأمم المتحدة المحفل الرئيسي المسؤول عن المحافظة على سلام العالم. وهذا هو السبب في أننا نرحب باستجابة مجلس الأمن السريعة للأزمة في تيمور الشرقية. ونحن نعتقد أن مشاركة الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات تؤكد مهامها بوصفها الجهاز الوحيد المختص باتخاذ القرار بشأن الأعمال التي تتخذ في الحالات التي يحتاج فيها مبدأ عدم التدخل إلى التفسير مع النظر بالقدر الواجب إلى وجود انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ولكي يتم القيام بمثل هذه المهام بصورة ملائمة، نحتاج إلى منظمة قوية ومرنة، بها آليات وإجراءات تقدر على الاستجابة لتحديات الواقع العالمي الجديد. ويجب علينا لذلك أن نفكر بعمق في الهيكل المثالي لمنظمة يجب أن تقوم بالتعويض عن الخلل الإقليمي في السلطة الذي نشأ في عالم ما بعد الحرب الباردة. ويعني هذا أيضا أنه ينبغي علينا أن نتابع إصلاح الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن.

كما أننا نرى أن على الأمم المتحدة أن تواصل تعاملها مع أكبر مهمة لم تكتمل في القرن العشرين، ألا وهي: القضاء نهائيا على الفقر. فعلى منظمتنا أن تؤدي، مع الوكالات المالية المتعددة الأطراف، دورا لا غنى عنه، في كفالة أن توزع فوائد العولمة على أساس ديمقراطي، بحيث لو كان من الضروري أن نتعرض كلنا للمخاطر، أفلا يحق لنا جميعا أن نتمتع بالفوائد.

وتقدر غواتيمالا إسهامات المنظمة في تعزيز إيجاد مناخ دولي يمكن من تسوية المنازعات بين الدول وفي داخلها بطرق سلمية. وبوصف غواتيمالا عضوا في الأمم المتحدة فقد دأبت على حل جميع نزاعاتها الدولية بطريقة سلمية ووفقا للقانون الدولي.

ونود أن نعيد التأكيد أمام الجمعية العامة على شواغلنا المتعلقة بحالة ٢٢ مليونا من سكان جمهورية الصين في تايوان لم تلب تطلعاتهم إلى التمثيل في المنظمات الدولية.

ونحن نرحب بالزخم الجديد الذي شهدته مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ونثق في أنها ستؤدي إلى حل شامل لكل القضايا المعلقة هناك. فبعد هذه السنوات الطويلة من الصراع تستحق بلدان المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المقبلة، العيش في سلام وأمن ووئام ورخاء.

إن هذا لهو آخر بيان أدلي به أمام الجمعية العامة بوصفي ممثل بلدي، فأود أن اختتمه بالتأكيد مجددا على امتنان شعبي للتضامن الذي شهدناه في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية. وإن ما أبدته الشعوب والحكومات الممثلة هنا من تأييد لنا، إلى جانب العمل المضني الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها، ليجعلنا نشعر بالتكريم والامتنان والتحفز للعمل.

أما الثمرة التي نتجت عن عمليتنا للسلام بشكل واضح في هذه الفترة القصيرة فهي تعطي دليلا ناصعا على صلاحية النظام وأهميته وأهمية الجهود الأساسية والنفيسة التي لا غنى عنها التي يبذلها الشعب الغواتيمالي، والفعالية التي لا مراء فيها للصداقة الدولية التي جاءت على هيئة تعاون محترم وحسن التوقيت

وفعال في بناء بلد أكثر ديمقراطية وعالم أكثر إنصافا واتحادا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية غواتيمالا على بيانه الـــذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ألفارو أرزو إريغويـــن، رئيـــس جمهورية غواتيمالا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان معالي السيد إيغور س. إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

الســـيد إيفانـــوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا مراء في أن القرن العشرين الذي يقترب الآن من نهايته سيترك بصمة عميقة على تاريـــخ العالم. فقد كان هذا عهد التحول العالمي والتغيير الاجتماعـــي والاكتشافات والإنجازات العلمية. والواقع أن تحقيق فكرة إقامة منظمة عالمية شاملة، لتصبح المؤسسة التي توحد المجتمع الدولي بأسره، كانت شيئا من الأشياء الإيجابية في هذا القرن.

بيد أن القرن العشرين شهد أعنف الاضطرابات. وهلكت ملايين الأنفس في لهيب حربين عالميتين وثورات وصراعات إثنية. وفي بعض الأحيان وقفت الإنسانية على حافة تدمير الذات، وما تركته من عبء المشاكل المعلقة للعهد الجديد عبء ثقيل. فعلينا أن نحل هذه المشاكل قبل مقدم الألفية الثالثة، ولكن علينا أولا واجب وضع الأسس لحلها على الأجل الطويل وأن نبدأ التحرك في ذلك الاتجاه.

وأهم ما يجب أن نفعله هو تحديد بارامترات العالم الذي سنعيشه. وهذا يكمن في صلب مبادرة رئيس الاتحاد الروسي، الرئيس يلتسين، لوضع مفهوم للعالم في القرن الحادي والعشرين. وباعتبار روسيا قوة عالمية وعضوا دائما في مجلس الأمن فإنها تدرك تمام الإدراك دورها الخاص ومسؤوليتها عن التطورات العالمية، وهي تؤيد إقامة عالم متعدد الأقطاب على أساس صلب من القانون الدولي. ويطبق بلدي بالفعل سياسة خارجية متعددة الوجوه ترمي إلى إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، منصفة وذات نفع متبادل، مع جميع بلدان العالم، وإلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

ويتضمن المفهوم العالمي للقرن الحادي والعشرين إنشاء ثقافة جديدة ترمي إلى وضع نظام مشترك للقيم ونماذج السلوك. ويجب أن تكون إقامة عالم بلا حروب ولا صراع، عالم للديمقراطية والازدهار، هي أعلى أولويات جميع الشعوب والدول. فلكل أمة الحق في احتلال موقعها الصحيح بين سائر الأمم، والحق في الأمن، على قدم المساواة، من كل جوانبه بما في ذلك المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

كيف يمكن بلوغ ذلك، وبأي آلية يكون؟ وهل هناك هيئة يمكن أن تعكس مصالح جميع الدول بطريقة متوازنة؟ الإجابة واضحة: إنها الأمم المتحدة. فمنذ البداية وضع ميثاق الأمم المتحدة المنظمة في خدمة البشرية جمعاء. ولا توجد ببساطة أي آلية عالمية أخرى تنظم العلاقات الدولية.

ونحن ندرك تماما الخطر الذي تشكله التهديدات والتحديات التي تواجه عالمنا اليوم: تلك هي المظاهر المختلفة للقومية العدوانية والانفصالية والإرهاب والتطرف، وكلها لا تعرف حدودا. فهذا هو تحد مشترك يسقط ما لا حصر له من الضحايا ويعمم الدمار في مختلف بقاع المعمورة.

فالانفصالية العدوانية التي أصبحت أداة نمو لشتى القوى المتطرفة أصبحت أحد المصادر الأساسية للصراعات المحلية وزعزعة الاستقرار الإقليمي. وما من أحد في مأمن منها. فيجب على المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، أن ينقض بحسم على أي من صور الانفصالية، وأن يدافع بشدة وثبات عن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحرمة حدودها. ويجب أن يقضي قضاء مبرما على تشجيع القوات الانفصالية ودعمها من الخارج.

وقد تزايد مؤخرا اندماج الانفصالية ووحش الإرهاب بل إننا نستطيع الآن في هذه الدورة أن نتخذ عددا من الخطوات المحددة لحفز التعاون الدولي للعمل من أجل التغلب على الإرهاب. فعلينا أن نفرغ من مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع أعمال الإرهاب النووي. ولذا اقترح أن نعد ونعتمد إعلان مبادئ للتعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب بمزيد من الشدة. فالدول عليها

واجب حتمي في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، وأن تمنع مزاولة أنشطة في أراضيها ترمي إلى تنظيم أفعال من هذا القبيل ضد مواطني بلدان أخرى. ولذا تؤيد روسيا مبادرة عقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة أو دورة استثنائية للجمعية العامة في العام المقبل بشأن مكافحة الإرهاب. فمن شأن حدث كهذا أن يعطي زخما سياسيا قويا للكفاح ضد الإرهاب على صعيد عالمي.

وكذلك ينبغي أن تستخدم قدرات الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية في مكافحة المخاطر المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة ولا يمكننا أن نهزم هذا الشر إلا ببذل الجهود المشتركة فقط التي تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي.

وإن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وضعوا شرطا للاستجابة التي تستند إلى القانون إزاء انتهاكات السلم والأمن. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ أيضا إجراءات إكراهية، إلا أن ذلك ينبغي أن يتم وفقا للميثاق وفي أعقاب قرار يتخذه مجلس الأمن. فالوسائل غير القانونية لا يمكن إلا أن تقوض الغايات العادلة. وأنه لمن هذا المنظور نفسه نقيم مذاهب من قبيل التدخل الإنساني. ويجب بصورة عامة أن نتبع نهجا دقيقا للغاية إزاء التدابير الإكراهية؛ بل وما هو أكثر، يجب ألا نسمح لها بأن تتحول إلى آلية قمعية تؤثر على الدول والشعوب التي لا يستسيغها البعض.

وبطبيعة الحال، فإن تطور الحالة الدولية يعني أن من المناسب لقواعد القانون الدولي القائمة أن تتطور وتتكيف مع الظروف السائدة، إلا أن هذا ينبغي أن يتم من خلال مناقشة جماعية واعتماد قرارات مناسبة، لا تكون كأمر واقع ولا تكون عملا من نقطة الصفر: بل ينبغي أن تستند إلى قواعد القانون الدولي الناجعة. وهذا بالتحديد ما كان يدور في خلد روسيا لدى تقديم مبادرتها للنظر في قمة الألفية في الجوانب القانونية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية في حقبة العولمة. وإننا ندعو جميع البلدان إلى إجراء حوار واسع ومفتوح بشأن هذه المسألة.

لقد قيل الكثير في السنوات الأخيرة عن إصلاح الأمم المتحدة، وهذا شيء طبيعي. فالحياة عملية متطورة، ومع تغير الزمن، فإن أي نظام يحتاج إلى تحديث. وإن نوع الأهداف التي ينبغي أن يسعى إلى تحقيقها الإصلاح في المستقبل يُعد مسألة أخرى. ونرى أن الإصلاح يعني أولا وأخيرا، اعتماد مجموعة متكاملة من التدابير لتعزيز دور الأمم المتحدة في الساحة العالمية. وينبغي أن تكون المنظمة على استعداد للاستجابة بطريقة مناسبة وحسنة التوقيت للتحديات التي تفرضها العولمة على البشرية. ويجب علينا أن نفكر جديا في كيفية تعزيز كفاءة مجلس الأمن والطريقة التي يصبح فيها هذا الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة أكثر تمثيلا من خلال انضمام أعضاء جدد مؤثرين، بمن فيهم - وهذا أمر لا مفر منه إطلاقا - البلدان النامية. وهذا من شأنه أن يساعد في الإبقاء على التوازن العام في منظومة العلاقات الدولية، ولا سيما مع استمرار استخدام القوة، وبتحاور مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أيضا أن الحفاظ على حق النقض للدول الأعضاء دائمة العضوية أمر أساسي لعمل المجلس بصورة مفيدة وفعالة.

وبصورة عامة، فإن شبكة المنظمات الدولية بأكملها تحتاج إلى إصلاح يتسم بالتعقل والمسؤولية. وفي الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة أن تظل نقطة تركز جهود المجتمع الدولي لتسوية أكثر المشاكل اشتعالا في هذه الأيام. فمسألة تعزيز سلطة الأمم المتحدة بعد التجربة الخطيرة والمؤلمة التي مرت بها في أزمتي البلقان والعراق تقع في رأس جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويجب علينا، أولا وقبل أي شيء، أن نواصل بذل الجهود المضنية من أجل استعادة دور مجلس الأمن في الشؤون العالمية.

واستطعنا من خلال الجهود المشتركة أن نعيد تسوية مشكلة كوسوفو إلى الإطار القانوني والسياسي للأمم المتحدة. ويتعين علينا الآن أن نسعى جاهدين من أجل التنفيذ الدقيق والمتسق لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فلا يمكننا أن ندع العملية السياسية التي أخذت تبرز من جديد أن تتقوض مرة أخرى إذ أن ذلك من شأنه أن يصبح مأساة لأوروبا بأكملها ويمكن أن يدفع بالعالم مرة أخرى إلى حافة الكارثة. ومن الملح على حد سواء مسألة إعادة التأهيل في منطقة البلقان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في مواجهة هذه التحديات أيضا.

وينبغي لنا جميعا أن نستقي دروسا هامة من الأزمات التي وقعت أخيرا. فالوسائل غير المشروعة في ممارسة الضغط لن تؤدي إلا إلى مفاقمة المشاكل بل أنها ستفضي إلى طريق مسدود أكبر. والتطورات في الشرق الأوسط،

حيث أخذت عملية السلام تكتسب مؤخرا زخما إيجابيا جديدا تعد مثالا واضحا على البديل الأفضل، إلى التسوية التفاوضية.

وكذلك ينطوي جدول الأعمال على مسألة تحسين أنظمة الجزاءات، التي لجأ إليها المجتمع الدولي مرارا إبان العقد الأخير. فالجزاءات هي تدبير متطرف. ويجب ألا تطبق إلا عندما تكون وسائل التأثير السياسي الأخرى قد استنفدت وعندما يكون مجلس الأمن قد تيقن بوجود تهديد للسلام. والمجلس من جانبه، ينبغي أن يسترشد بمعايير واضحة لفرض الجزاءات أو رفعها، وينبغي ألا يسمح بأي تفسير مجافي للقرارات التي يعتمدها، ناهيك عن السماح باستخدام قراراته من جانب أي امرئ لتحقيق أغراض سياسية نفعية أو اقتصادية. ومن الضروري أن تراعي بصورة بالغة الجدية الآثار المترتبة على الجزاءات بالنسبة لسكان الدول الخاضعة لهذه الجزاءات وبالنسبة للبلدان الثالثة. وإن إنزال عقوبة بأمم بكاملها، ولا سيما لفترة غير محددة وبشكل عشوائي، أمر لا يمكن قبوله.

وصنع السلام هو أحد المجالات الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة. وأثناء السنوات الخمسين الماضية اكتسبت المنظمة خبرة عملية واسعة في هذا المجال. وإذ استطاعت أن تخرج بنجاح من المنازعات والمعارك الايديولوجية الحامية، فإن صنع السلام دلل على قوته الناجعة وأهميته في ضمان الاستقرار العالمي والإقليمي. وتطور نظرية وممارسة صنع السلام في هذه الأيام يؤكد على أنه لا يوجد أي بديل من الحفاظ على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المجال. وأن تشجيع صنع السلام وتعزيز أساسه القانوني بما يتماشى على نحو صارم والمبادئ الأساسية الواردة في الميثاق ينبغي أن يصبح عنصرا هاما من عناصر مفهوم العالم في القرن الحادي والعشرين. وأن بناء وتحديث قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الأزمات شرط أساسي مسبق لمعالجة هذه المهام بنجاح. والأولوية القصوى هنا تتمثل في البدء حقا باستخدام نظام الترتيبات الاحتياطية مع الأمم المتحدة.

ومراعاة للموارد المحدودة في المنظمة العالمية، ونظرا لتزايد الطلب على عمليات حفظ السلام، فإن التعاون وتوزيع العمل بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية أصبحا أولوية. ومن الأهمية الأساسية بمكان أن يتقيد هذا التعاون تقيدا دقيقا بالفصل السابع من الميثاق وأن يتسق اتساقا تاما مع صلاحيات مجلس الأمن.

وبالنسبة لروسيا، فإن مسألة التعاون في صنع السلم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بعيدة عن أن تكون مسألة نظرية. فطوال سنوات عديدة، فإن صانعي السلام الروس في إطار قوات حفظ السلام التابعة لكومنولث الدول المستقلة أسهموا في تثبيت استقرار الحالات في أبخازيا وجورجيا، وفي طاجيكستان، وفي ترانس - دنيستريا، في مولدوفا. وهذا يدلل على حقيقة أن تسوية الصراعات في إطار كومنولث الدول المستقلة يمثل أولوية بالنسبة لروسيا. وكما من قبل، فإننا لا نرى أي بديل منطقي للتسوية السياسية لحالات الأزمات هذه، التي تتطلب الإرادة السياسية والصبر والتقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها. ونرى أن من الأهمية بمكان بالنسبة للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور بارز في إيجاد حلول في طاجيكستان وفي أبخازيا وفي جورجيا.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يطلب إليها الاضطلاع بدور أساسي في ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا، يمكن لها بل وينبغي لها أن تكون الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في صنع السلام في أوروبا. وعندما يفشل هذا الترتيب في أداء العمل، فلا تعاني فقط بلدان أوروبية محددة، بل يصبح من المعقد توفير الأمن على الصعيد العالمي والقاري. وبمعنى أوسع، فإن معايير صنع السلام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تتراوح من منع الصراع إلى عمليات حفظ السلام وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يجب تحديدها في ميثاق يتعلق بالأمن الأوروبي. وكذلك تقترح روسيا أنه ينبغي للميثاق أيضا أن يجسد هذه المبادئ الهامة بالنسبة لمستقبل الأوروبيين مثل ضمان الأمن وأسس العلاقات في هذا المجال بين المنظمات الأوروبية والمنظمات الأوروبية الأطلسية، وعندئذ يصبح الميثاق حقا نوعا من الدستور السياسي لأوروبا في القرن الحادي والعشرين. ومع الاقتراب السريع من موعد انعقاد مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يتوقع أن يعتمد الميثاق، ينبغي لنا أن ندفع قدما بتشكيل وثيقة مضمونية.

إن المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا قد يصبح عاملا هاما من عوامل الاستقرار في قارة آسيا بعد الزخم الإيجابي الجديد الذي حظي به الاجتماع الأخير لوزراء خارجية ألماتي من الدول المؤسسة. والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يمثل ملتقى للحوار النشط بشأن طائفة واسعة من المسائل الدولية العاجلة، مثال آخر على تركيز البلدان الآسيوية على تشكيل بنيات صلبة للأمن والتعاون في القارة.

ومن الضروري تعزيز إمكانات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة لكبح الصراعات والمآسي الإنسانية الناشئة في أفريقيا والتعامل معها. ومن واجب المجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن لشعوب أفريقيا.

وفي الوقت الذي تعزز فيه الأسس القانونية والعملية لأنشطة حفظ السلم، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يسمى عموما بالبعد المتعلق بحقوق الإنسان. ولا يتعلق ذلك بتدابير خفض المعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراعات المسلحة الى الحد الأدنى وحسب، وإنما أيضا بالجهود الرامية الى منع وقوع الأزمات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أشير الى الحالة التي لا يمكن قبولها والمتعلقة بالآلاف التي لا تحصى من الناس في وسط أوروبا الذين يجدون أنفسهم، بسبب إجراءات تعسفية تقوم بها السلطات، محرومين من جنسيتهم ومن الحق في استخدام لغتهم الوطنية والتمتع بحقوقهم الكاملة في الدول التي يقيمون فيها. فالاندماج الحضاري، وليس الاستيعاب المستتر، هو السبيل الى الخروج من الحالة الإنسانية السائدة في تلك البلدان. ونحن نرحب بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومجلس دول بحر البلطيق، التي ترمي إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والحريات للسكان غير الأصليين في لاتفيا واستونيا. ونأمل أن تسهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه الجهود.

إن المجازفة بفقدان الديناميات الإيجابية في ميدان نزع السلاح نتيجة لمحاولات الاعتماد على وسائل القوة من طرف واحد أمر يسبب القلق بالفعل. وإذا استمر النسيج السياسي والقانوني الذي ينظم العلاقات الدولية في التفكك، ستصبح الاتجاهات لكفالة الأمن الوطني عن طريق سباق تسلح أقوى. وما فتئت روسيا تدعو الى خفض الترسانات النووية والحد منها والالتزام الصارم بنظام عدم الانتشار. لأنه بدون ذلك، سيكون من المستحيل ضمان الاستقرار الاستراتيجي.

إننا نقر بأهمية التعجيل بالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدة ستارت الثانية) والشروع في مفاوضات معاهدة ستارت الثالثة التي ستكون روسيا مستعدة بموجبها، على أساس متبادل، للموافقة على خفض كبير آخر في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. وبالطبع، لن تكون هذه العملية ممكنة إلا إذا تم التقيد على نحو صارم بالاتفاقات القائمة في هذا الميدان، وفي مقدمتها معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونحن نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تدعو صراحة الى الحفاظ على تلك المعاهدة ومراعاتها، بالنظر الى أنها تمثل ركنا أساسيا في الاستقرار الاستراتيجي، لأن الأعمال التي تتم من طرف واحد والتي ترمي إلى تقويض النظام المجرب الذي أنشأته هذه المعاهدة تنطوي على عواقب خطيرة للغاية. والبحث الجماعي عن حلول سياسية ودبلوماسية هو الخيار البديل عن الاستجابات العسكرية لمشاكل الانتشار. وهذا هو تحديدا ما ترمي إليه روسيا من مبادرتها المتعلقة بالنظام العالمي لتحديد انتشار القذائف وتكنولوجياتها.

كذلك يجب أن نواصل إجراء مناقشات مضمونية بشأن ما يهدد الأمن الإعلامي الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها. وقد حان الوقت للتوصل الى تفاهم مشترك، عن طريق جهود مشتركة، بشأن هذه التهديدات واتخاذ تدابير لخفضها.

إن القرن العشرين قد حقق العولمة الاقتصادية. وقد أصبحت جميع الاقتصادات منفتحة ومرتبطة ببعضها على نحو وثيق نتيجة للتقدم في العلم والتكنولوجيا. وقد وفرت كل هذه العوامل دافعا قويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنشأت في الوقت نفسه مشاكلها الخاصة بها. والفجوة بين العالم الصناعي ومناطق المستعمرات السابقة لم تستمر فقط بل وأخذت تتسع. وينبغي للمساعدة الإنمائية أن تظل تمثل مجالا من مجالات التركيز الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل. والأزمات، المالية بصفة رئيسية، اتخذت طابعا دوليا. ويجب أن نستخلص العبر الملائمة من ذلك ونقوم بتحديث بنية النظام المالي العالمي. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تضطلع بدور في ذلك.

إن توسع الأنشطة البشرية قد أدى الى عولمة كل من الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، وقد أصبح ذلك من العوامل العالمية الرئيسية التي تزعزع الاستقرار. والتحديات المتصلة بمنع هذه الكوارث والقضاء على آثارها تتطلب استخدام أكثر التكنولوجيات تقدما من أجل فائدة المجتمع العالمي ككل. ومن ثم، لم لا ننظر في إنشاء وكالة دولية متخصصة للتصدي للطوارئ، تحت رعاية الأمم المتحدة، تقوم بالمهام ذات الصلة بذلك؟

إن هناك مثل شائع يقول: "إن كسب الحرب أسهل بكثير من تحقيق السلام". ولقد كسب مؤسسو الأمم المتحدة الحرب وأرسو دعائم السلام. وواجبنا أن نحقق هذا السلام ونجعله شاملا ولا رجعة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيمس فكتور غبيهو، وزير خارجية غانا.

السيد غبيهو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني، يا سيادة الرئيس، أن أضم صوتي الى من سبقني من المتكلمين في تهنئتكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وبالنظر الى خبرتكم الدبلوماسية الواسعة والتزامكم الشخصي بمبادئ الميثاق، فإن آمالي كبيرة في أن يتسنى لمداولاتنا التي نجريها تحت توجيهكم أن تحدد الآليات اللازمة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه منظمتنا ونحن ندلف الى القرن المقبل.

وأود أيضا أن أعرب عن إحساس وفدي العميق بالامتنان لسلفكم، سعادة ديدييه أوبيرتي، الذي خدم بتميز عظيم في السنة التي شهدت تنفيذ الإصلاحات التي أنشأها الأمين العام، كوفي عنان، لتحويل المنظمة الى أداة يمكن أن تفي بحاجات الدول الأعضاء على نحو أفضل.

ونحن ندخل الى قرن جديد، يجب أن تجري منظمتنا تقييما واقعيا للتطورات التي شهدها القرن المنصرم، خاصة في هذا العقد الأخير. وسيشير ذلك التقييم الى أن السعي الذي تم بلا هوادة لتحقيق السلم والأمن العالميين لم يسفر عن تحقيقهما بسهولة ولا على النحو الكامل. وأسباب ذلك لا تخفى على أحد.

وتزداد الحالة تفاقما بتعدد الصراعات التي تعم العالم، خاصة في أفريقيا. والصراعات داخل الدول، التي يرجع أصلها الى التعصب الإثني والعرقي والديني، تمثل خطرا على أمن واستقرار دول ومناطق عديدة. وفي حين أننا نرحب بإبرام اتفاقات لوضع حد للصراع في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تدل الأعمال العدائية التي طال أمدها في أنغولا والصومال وأخيرا في كوسوفو على أن المجتمع الدولي لا يزال يصارع تحديات خطيرة في طريق السلم والأمن.

وعلى الرغم من النكسات وخيبات الأمل هذه، يجب أن نواصل الحفاظ على ائتماننا وثقتنا بقدرة الأمم المتحدة على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة لدولها الأعضاء. ولكن لا يمكن إدامة تلك الثقة إلا عندما تُرى المنظمة أنها تسعى حقا إلى تحقيق مصلحة الدول الأعضاء دون استثناء. وفي هذا الصدد، يجب أن تقدم الدول الأعضاء زخما لعملية الإصلاح التي بدأناها قبل عقد من الزمن والحفاظ على حيويتها. ويجب أيضا أن نقر بأن جوهر الإصلاح يتناول مجلس الأمن الذي تُلزم قراراته جميع أعضاء المنظمة.

ويجب إذا ألا يسمح لمجلس الأمن بأن يصبح عديم الأهمية. فينبغي إصلاحه من أجل كفالة أن يتمكن من تحمل مسؤولياته بفعالية أكثر في إطار الميثاق. ويجب أن يسترشد هذا الإصلاح بمبادئ الديمقراطية والسيادة والمساواة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما بيان حركة عدم الانحياز المتعلق بجميع جوانب مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن، وهو البيان الذي يكمله الموقف الأفريقي المعرب عنه في إعلان هراري الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وإن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل ينبغي بحثها على نحو كاف، حيث أن أفريقيا هي أوسع مجموعة إقليمية في المنظمة.

ونود أن نؤكد مجددا اقتراح حركة عدم الانحياز بضرورة إجراء استعراض دوري لهيكل وعمل مجلس الأمن بغية كفالة أن يستجيب في جميع الأوقات على نحو فعال أكثر للتحديات الجديدة في العلاقات الدولية، لا سيما في صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يمكن لهذه الهيئة أن تتجنب الانتقائية في التعامل مع مسائل السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة إلا بإعادة تشكيل المجلس وفقا لذلك. وإن عدم التكافؤ الحالي في معالجة أسباب الصراعات وإدارتها غير مقبول حيث أنه يسمح بصورة غير مباشرة باستمرار بعض الصراعات.

ويعتقد وفد بلادي أن بإمكاننا أن ننجح في الجهد المشترك الذي نبذله من أجل تحقيق السلام والازدهار في القرن المقبل إذا بدأنا نتكلم بشجاعة ضد بعض جوانب الظلم القائمة على الساحة الدولية. لذلك نؤكد مجددا قلقنا إزاء استمرار عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية التي تدعو إلى وضع حد للحظر التجاري والمالي

المفروض على كوبا. ونعتقد اعتقادا صادقا بأن الحصار الاقتصادي الذي دام أكثر من ثلاثة عقود وهو موجه ضد كوبا، وقانون هلمز - بيرتن وداماتو يشكلان خرقا للقانون الدولي وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتبر غانا خاصة أن الأثر الذي يخلفه قانون هلمز بيرتن وداماتو الخارج عن نطاق التشريع الوطني، هو تعد على السلامة الإقليمية للدول وعقبة أمام الملاحة الدولية والتجارة الحرة. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء الحصار الاقتصادي الذي لا يزال يفاقم محنة الكوبيين على نحو شديد، لا سيما المجموعات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال وكبار السن.

ونظرا للتحسس الذي أظهرته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة إزاء شواغل المجتمع الدولي، تود غانا أن تحثها على أن تنظر بجدية في استئناف العلاقات غير المباشرة مع كوبا. ونحن على اقتناع بأن هذه الاتصالات ستسفر عن النتائج المرغوبة، لا سيما إذا جرت في سياق الحوار البناء مع الحكومة الكوبية.

وثمة مجال آخر يدعو إلى قلق المجتمع الدولي هو الخلافات القائمة مع الجماهيرية العربية الليبية العظمى. ووفد بلادي يرحب بالأحداث الإيجابية التي جرت بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وسلم نتيجتها المواطنان الليبيان اللذان وصلا إلى هولندا للمحاكمة على يد محكمة اسكتلندية، بما يتعلق بحادثة لوكربي. لذلك لا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا موقف مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، ومجلس جامعة الدول العربية، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتجاوز مجرد تعليق الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية إلى رفعها بالكامل على وجه السرعة، طالما أن ليبيا أظهرت تعاونا كاملا ولبّت جميع متطلبات القرارات ذات الصلة.

وما من مسألة في الآونة الأخيرة أصابت المجتمع الدولي بالإحباط مثل عملية السلام في الشرق الأوسط. ففي العام الماضي، فيما أحيا العالم الذكرى السنوية الخمسين للتشريد القسري للشعب الفلسطيني من أراضيه وديارة وممتلكاته، اتفق على مذكرة واي ريفر التي تعطي زخما وأملا جديدين من أجل إحراز تقدم. ومع ذلك، فإن الأحداث التي تلت - وهي تتصف بالمراوغة والاتهامات المضادة وسوء النية - منعت تنفيذ المذكرة تنفيذا كاملا. ومما يسبب مزيدا من الألم وقوف المجتمع الدولي عاجزا أمام هذا الظلم الواضح.

وتؤكد غانا مجددا دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إنشاء دولة سيادية مستقلة له تكون القدس عاصمة لها. والمفرح أن التغيرات الأخيرة الحاصلة على الساحة السياسية في إسرائيل توفر أساسا للشعور بالتفاؤل المتجدد. ونحن إذ نشاطر الزعيم الفلسطيني - الرئيس ياسر عرفات - اعتقاده بأن فوز السيد إيهودا باراك عزز الآمال في إحلال السلام في جميع أنحاء المنطقة. ونحن نشيد بالمبادرة الجريئة التي اتخذها الزعيم الإسرائيلي بعد تسلمه منصبه بوقت قصير، وتقضي باستئناف الحوار مع الفلسطينيين والاتفاق معهم. والتحدي الماثل أمامنا كبير ولكن ليس إلى حد يصعب التغلب عليه؛ فهو يتطلب تنازلات مؤلمة بشأن مسائل حساسة. ونحن نحث جميع الأطراف على التفاوض بحسن نية من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وتعتز غانا بمشاركتها في جهود حفظ السلام التي تبذلها المنظمة في جميع أنحاء العالم. والتضحيات التي نقدمها على شكل موارد مادية والتكاليف البشرية لم تذهب سدى، طالما أن صون السلم والأمن وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع أمران هامان في أن يكفلا لنا جميعا الوئام العالمي الضروري من أجل التنمية المستدامة.

ويعتقد وفد بلادي إذا أن الوقت قد حان ليفعل المجتمع الدولي في أفريقيا مثلما فعل في مناطق أخرى، ولا سيما في البلقان، من أجل كفالة السلام. ولقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية الموارد التي عبأها العالم في البلقان في فترة قصيرة. ونحن لا نرى الاستجابة نفسها للمآسي الجارية في أفريقيا. فالدول الأعضاء الأفريقية تشعر بتمييز ضدها عندما تكون استجابة المجتمع الدولي للصراعات الدائرة في القارة ضئيلة أو ضعيفة.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أمران لا غنى عنهما من أجل الحفاظ على السلام في العالم. ومع ذلك، فإن عدم وجود التزام وإرادة سياسية لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية لا يزال يعوق عملية نزع السلاح النووي. ويدل على هذا فشل الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لعام ٢٠٠٠.

وإزاء هذه الخلفية، يؤكد وفد بلادي مجددا تحذيره من أن الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على حد سواء لن تستمر إلى أجل غير مسمى في الامتثال

للمعاهدة بينما تواصل البلدان الحائزة للأسلحة النووية تجاهل دعوات المجتمع الدولي إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة ومواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر وفي نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

إن انتشار الأسلحة التقليدية، وعلى الأخص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثير للقلق بنفس القدر، لأن تلك الأسلحة هي أدوات العنف والصراع في أفريقيا. ويرحب وفد بلدي بجميع الجهود الرامية إلى كفالة التعاون والتنسيق الدوليين في الكفاح ضد تكديس الأسلحة الصغيرة وانتشارها واستخدامها على نطاق واسع. وبطبيعة الحال، نحن نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذه فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتها الأخير في الجزائر الذي دعا في الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، في جملة أمور، إلى اتباع نهج منسق للتصدي للمشاكل التي يفرضها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وتوزيعها وانتشارها.

ونحن نحث أيضا أصدقاء أفريقيا على تأييد تنفيذ الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الذي يستهدف وقف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية. وحكومة بلدي، اعترافا منها بضرورة التصدي لهذه المشكلة ولمشكلة تتصل بها وهي إشراك الأطفال القسري في الصراعات المسلحة، تنوي أن تشارك حكومة كندا في استضافة حلقة عمل تستهدف الانطلاق على أساس ما بدأه الوقف الاختياري الذي قامت به مالي وإنشاء إطار لإبقاء الأطفال بعيدا عن الصراعات. ونأمل أن يتحقق تأييد المجتمع الدولي عندما يحين الوقت.

إننا في فجر الألفية الجديدة، ننهي فترة حققت فيها حركة إنهاء الاستعمار تحولات هامة في هذا القرن: إذ تحول أكثر من ثمانين أمة من وضع المستعمرات إلى مركز الحكم الذاتي وعضوية هذه المنظمة. وهذا إنجاز جدير بالثناء. ومع ذلك، فإن هدف خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار لم يتحقق، لأن ١٧ إقليما غير متمع بالحكم الذاتي لا تزال مدرجة على جدول أعمال هذه الجمعية. ونحن نؤكد مجددا إيماننا المستمر بحق جميع الشعوب في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وندعو الدول القائمة بالإدارة، أو المحتلة أو الاستعمارية إلى التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المختصة من أجل تقرير الحكم الذاتي بشكل عاجل.

وبينما نهنئ الأمم المتحدة وأنفسنا على السجل الجدير بالثناء في تمتع المستعمرات السابقة بالحكم الذاتي، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا العميقة إزاء التحول الذي شهدته الأحداث مؤخرا في تيمور الشرقية. ولما كان عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هم نتاج تقرير المصير، فإن منظمتنا عليها واجب أدبي وسياسي لتحقيق الحكم الذاتي لتيمور الشرقية. ولهذا، ندعو الأمم المتحدة والدولة القائمة بالإدارة، على حد سواء، إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لاستعادة السلم والهدوء حتى يمكن احترام الرغبات الحقيقية للشعب على النحو الذي أعرب عنه بوضوح في الاستطلاع الشعبي الأخير، وذلك دون مزيد من التأجيل.

وإذ كنا قلقين بشأن الأقاليم الخاضعة، فإنه لا يمكننا أن نظل صامتين إزاء محنة الصحراء الغربية المستمرة. فشعب ذلك الإقليم يجب أن يمارس تقرير مصيره بشكل حقيقي، ونحن نعتقد أنه ما دامت جبهة بوليساريو والمغرب قد وافقتا على برنامج الأمين العام بشأن تنفيذ خطة التسوية للاستفتاء في الإقليم، فإن الاستفتاء الموعود ينبغي أن يعقد دون مزيد من التأخير. ونحن ندعو جميع المعنيين إلى إظهار حسن النية والإنصاف بضمان استفتاء حر منصف.

إن ظاهرة الفقر المدقع الواسع الانتشار وسط الرخاء في العالم إدانة خطيرة لضمير المجتمع الدولي وإرادته السياسية. والقرن المقبل، بالمقارنة بالوضع الاجتماعي في بداية هذا القرن، يبدأ بنظرة أكثر تشاؤما. إن الكثيرين من الأشخاص يعيشون تحت حد الفقر، بينما الأمن الفردي والرفاه ما زالا معرضين للخطر نتيجة الصراع الأهلي والمرض. إن أمراض سوء التغذية، والملاريا، والإيدز، والإسهال والأمراض الأخرى المعدية لا تزال تقتل الملايين من البشر، فتخنق بذلك الإمكانية الاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان. لقد قتل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وحده في العقد الماضي من الإفريقيين أكثر مما قتلت جميع الصراعات والأمراض الأخرى. ومن دواعي الانزعاج أن يفكر المرء في الملايين من الشباب والسكان المنتجين الأفارقة الذين سيموتون بسبب هذا الوباء في السنوات

القليلة المقبلة. فأية تنمية وأي تقدم نتكلم عنهما إذا لم تتوافر لدينا موارد بشرية لتنفيذهما؟

إن التدهور المستمر في الأحوال الاقتصادية في أفريقيا يفرض علينا جميعا تحديا، وعلى وجه الخصوص لأن جميع الإحصاءات تبين أن فقراء العالم لا يزالون غارقين في فقر مدقع دون أمل كبير في تحسين مستويات معيشتهم. ولذلك فإن أحد من المتطلبات الرئيسية للدورة الراهنة للجمعية العامة هو أن تختار للتنفيذ التدابير التي تمكن البلدان النامية من الخروج من دائرة الفقر في مناخ قابل للاستدامة.

ووفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق بشأن تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كنا نلاحظ بامتنان القرار الذي اتخذته البلدان الصناعية لزيادة مخصصاتها من الناتج القومي الإجمالي للمعونة، وكذلك ثبات الدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا على التزامها بتقديم أكثر من ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. إن موارد المساعدة الإنمائية الرسمية بحاجة إلى أن تزيد إلى مستويات تؤدي، بالإضافة إلى التزام البلدان النامية بتعميق إصلاحاتها الاقتصادية، إلى التحقيق المبكر للاستدامة في النمو، وتخفيف الفقر، واستقرار الاقتصاد الكلي.

وإذا ما كان لنا أن نكسر دائرة الأزمات، والفقر وعدم الاستقرار، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، وإذا ما كان لنا أن نهيئ الظروف لإدارة مستدامة للمديونية على القارة، يجب على البلدان والمؤسسات الدائنة أن تكون مستعدة لإلغاء الديون المستحقة على البلدان الداخلة في نطاق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة الديون وبدء الألفية الجديدة بصفحة نظيفة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ ونقدر ونؤيد القرار الذي أعلنته مؤخرا بلدان مجموعة السبعة في توسيع وتعميق تلك المبادرة والإسراع بتنفيذها. وبينما نعرب عن ارتياحنا، اسمحوا لي بأن أسارع بالحث على العناية بتجنب فرض مصاعب إضافية على بلدان تلك المبادرة في هذه العملية. لأن هذه يحتمل أن تصيب بالضرر البلدان المنتجة للذهب الداخلة في نطاق تلك المبادرة إذا ما نفذ الاقتراح الخاص ببيع بعض احتياطيات الذهب الخاصة بصندوق النقد الدولي للوفاء بجزء من نفقات توسيع تلك المبادرة. كذلك نرجو من جميع البلدان الدائنة ألا تعرض تخفيف المديونية بمشروطيات من شأنها أن تجبر البلدان المدينة على التخلي عن خيار التخفيف.

وفي أيام العولمة والتحرير التجاري هذه، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها أيضا للسلع من البلدان النامية، بما في ذلك إتاحة وصول منتجات وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق بشكل أكبر. ويجب على البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى هذا، أن تنفذ التزاماتها التجارية بروح تتيح للجميع الاستفادة من القواعد التجارية. وفي هذا الشأن، فإن المفهومين التوأمين الخاصين بالتحرير والعولمة يجب أن يوفرا للبلدان النامية عدالة اقتصادية فيما يتعلق بالأسواق والأنشطة. وينبغي ألا يحولا البلدان النامية إلى مستهلكة دائمة نتيجة الحجم المحدود للسلع والوصول المحدود إلى الأسواق.

ونعلم، ونحن نقترب من القرن القادم، أنه لا يمكننا بناء نوع المستقبل الذي نريده دون مشاركة كاملة من جانب المرأة. ورغم أنه جرى التوصل إلى الكثير في مجال النهوض بمركز المرأة من خلال تنفيذ برنامج عمل بيجين، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. فالتمييز ضد النساء والفتيات وإنكار وجودهن والعنف الموجه ضدهن ما زال قائما ومتأصلا في الممارسات الثقافية والتقليدية، والدينية في مختلف أنحاء العالم، رغم تزايد المناقشات العامة حول مسائل نوع الجنس.

وإدماج منظور الجنس في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن توفير الموارد الكافية لتنفيذه وفقا لما نص عليه برنامج عمل بيجين، يمثلان إحدى الاستراتيجيات الحاسمة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

وفي نهاية المطاف، فإن الخطوة الحاسمة التي يتعين اتخاذها لحماية حقوق المرأة تتمثل في تمكين النساء من خلال التعليم وزيادة الوعي بحقوقهن. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لاعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي، تسلم، في جملة أمور، بقدرة الاتفاقية على تلقي - ودراسة - المراسلات المقدمة من الأفراد أو المجموعات أو بالنيابة عنهم، ممن يخضعون للسلطة القضائية لدولة طرف في الاتفاقية، التي يدعون فيها أنهم ضحايا انتهاكات ارتكبتها تلك الدولة الطرف لأي حق من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. ومما يثلج صدرنا أنه بعد سنوات عديدة، تملك

المرأة الآن صكا فعالا لمكافحة التمييز، وننادي باعتماد مشروع البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

وفي هذا العام، نحتفل أيضا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد هذه الجمعية اتفاقية حقوق الطفل، التي تعهدت بمقتضاها جميع الدول الأعضاء بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ومع ذلك، فرغم إبرام الاتفاقية، ما زالت حقوق الطفل تنتهك من خلال تشغيل الأطفال، والاتجار بالجنس، والاستغلال، والزواج المبكر، واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وتشير هذه الحالة إلى أن مجرد التصديق على الاتفاقية لا يكفي. فلن تجري حماية الأطفال ولا تعزيز حقوقهم إلا ببذل جهود واعية من جانب الحكومات لكي تنفذ بفعالية أحكام الاتفاقية.

ومما يشغل بال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بكل حق مسألة الحكم، لأنه أساس جميع نواحي التقدم. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي وجوهري في إعادة تصميم الحكم العالمي، وفي الحكم العالمي ذاته. إلا أنه لا يمكنها أن تفعل ذلك عندما يطلب إليها بصفة مستمرة أن تقوم بدور أكبر من أجل جميع الشعوب بينما تعطي موارد أقل فأقل. ومن المؤكد أنها ستفتقر إلى الإطار المؤسسي للقيادة العالمية عندما يتخلى الزعماء الوطنيون عن الدفاع عنها أو عن مبادئها الدائمة. وفي ضوء المسؤوليات الشاقة التي تقع على عاتق المنظمة، وتوقعات الدول الأعضاء، يصبح الوفاء غير المشروط والكامل، وفي الموعد المحدد للإسهامات المقدرة، تعبيرا عن التزامنا ودعمنا في الوقت الذي تستعد فيه المنظمة لمواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الجمعية العامة وحدها هي التي يجب أن تقرر الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وفقا لمقدرة كل بلد على الدفع، ضمن عوامل أخرى، كما يجري تقييمها على نحو موضوعي داخل المنظمة. وينبغي تحاشي القرارات الصادرة عن جانب واحد التي تعمل على تردي الحالة المالية في الأمم المتحدة.

ولدينا فرصة للاستفادة من دروس تاريخنا القريب ولصياغة الألفية الجديدة في أفضل صورة، تماما كما فعل الساسة العظام في هذا القرن عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولن نكون صادقين مع أنفسنا إذا لجأنا إلى أنصاف التدابير. بل يجب علينا أن نستخدم أفضل مساعينا لكي نبني عالما جديدا لألفية جديدة يمكننا أن نفخر به. إن حكمتنا الجماعية تتطلب ذلك. وقيمنا الحضارية تصر عليه. ولا يمكننا أن نفعل أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة تاريا هالونن، وزيرة الشؤون الخارجية في فنلندا، التي ستتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة هالونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. والاتحاد الأوروبي يؤيدكم كل التأييد ويقدم لكم تعاونه الكامل طيلة هذه الدورة. كما أن سلفكم، الوزير أوبيرتي، يستحق تقديرنا. وأود كذلك أن أثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، للمهارة التي يوجه بها هذه المنظمة. والاتحاد الأوروبي يتعهد بتأييده أيضا، كما يتعهد بالتزامه التزاما كاملا بالأمم المتحدة.

وأود أن أرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد لدى الأمم المتحدة، جمهوريتي كيريباتس وناورو، ومملكة تونغا، في أسرتنا العالمية.

ويحدث، بصفة عامة، تقدم كبير في التنمية البشرية. إلا أن سرعته ومداه متفاوتان. وعلى الأمم المتحدة دور أساسي في تقدم التنمية البشرية. ولا يمكن تنفيذ ذلك إلا من خلال التعاون الوثيق بين مختلف الأطراف، وهي الأمم المتحدة، ودولها الأعضاء، ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني.

ونحتاج إلى أمم متحدة تتحلى بالكفاءة والفعالية، ولديها أساس مالي مكين والتزام كامل من جانب جميع دولها الأعضاء. وهذا يعني أيضا وفاء الجميع بمساهماتهم للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط. ولا يسمح بالقرارات الانفرادية والعمل بما ينافي ذلك.

وعولمة الاقتصاد العالمي عملية لا يمكن تفاديها. نحن نشهد الحاجة إلى وضع عملية العولمة وسياسات الاقتصاد الكلي على صلة أوثق بحياة الأفراد العاديين. ونعتبر ذلك أحد التحديات التي يواجهها المجتمع العالمي وهو على عتبة الألفية الجديدة. والأمم المتحدة في موقع فريد بالنسبة لتوفير القيادة الفكرية التي تكفل بأن

يتشاطر فوائد العولمة سكان المعمورة بالتساوي. والترابط المتزايد لا بد أن يعمل لمصلحة البشر.

وتتغير كذلك طبيعة الأزمات. فمعظم صراعات اليوم تنسب داخل الدول وليس فيما بينها. ونواجه حالات تفتقر فيها إلى الديمقراطية على نحو خطير، وتنتهك فيها حقوق الإنسان انتهاكا صارخا، وبخاصة حقوق الأقليات. وفي أسوأ الحالات، هناك دول كانت فيها مؤسسات تقليدية لم تعد قائمة، كما أوضح الأمين العام كوفي عنان على نحو جيد في بيانه الافتتاحي.

وعلى مشارف ألفية جديدة، ينبغي أن نكثف جهودنا لاتقاء هذه الحالات. وعلينا أن نبدأ النظر في كيفية وضع بعض المعايير والقواعد الرامية إلى الوقاية من الكوارث الإنسانية أو التخفيف من المعاناة الإنسانية الشديدة.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى تطوير حلول واستجابات لهذه التحديات الجديدة وغير المتوقعة. وعليه أن يضطلع بدور منشط في منع نشوب الصراع. وهناك عدة أشكال من الإجراءات التي لها أثر مفيد في منع الصراعات، من بينها تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإحراز تقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحكم السليم. إلا أن أهم عامل في منع الصراع هو المجتمع الديمقراطي القائم على أساس راسخ، والذي يضمن الأمن الإنساني من أوسع معانية. فالمجتمعات الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، كما أنها داخليا تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار.

وكل إنسان من حقه أن يتمتع بحقوقه الإنسانية. وحرياته الأساسية. فحقوق الإنسان أمر أساسي في صون السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. والأمم المتحدة لها دور أساسي في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. ويجب إدماج هذه المسألة في كل أنشطة الأمم المتحدة، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان هو أيضا مسألة مركزية في أنشطة الاتحاد الأوروبي.

وتذكرنا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل بالحاجة إلى النهوض بحقوق أكثر الناس ضعفا، أي الأطفال. والاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد منظمة العمل الدولية مؤخرا اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها. وينبغي لجميع الدول أن تصدق على هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن وأن تنفذها بفعالية.

وحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة تتطلب أيضا الانتباه الدائم. ومن الحتمي أن نعتمد دون تأخير البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق من التمييز ضد المرأة. ونحن نؤكد على أهمية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تستهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالمرأة. وسيمثل اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حدثا تاريخيا في هذه الدورة. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول إلى أن تنظر بعين الجد في التصديق عليه.

إن الاتجار بالبشر ينتهك العديد من أبسط حقوق الإنسان الأساسية، ومعظم ضحايا هذه الممارسة من النساء والأطفال. والمطلوب اتخاذ إجراء دولي متضافر في الكفاح ضد هذا النوع من الاتجار. والاتحاد الأوروبي يؤيد العمل المضطلع به لوضع معايير دولية لمنع هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها. كما يتعين اتخاذ تدابير لمساعدة ضحايا هذا النوع من الاستغلال.

أما العنصرية فهي مشكلة عالمية. ومن هنا يجب أن يكون القضاء على جميع أشكال التعصب العنصري مسؤولية كل دولة. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية مدخلات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا الميدان.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمعارضة عقوبة الإعدام. ونحن ندعو جميع الدول التي لا تزال تفرض عقوبة الإعدام إلى أن تعمد تدريجيا إلى تقييد الجرائم التي قد تستخدم فيها هذه العقوبة، ونصر على ضرورة أن تستخدم وفقا لمعايير دنيا. وكخطوة أولى ينبغي فرض وقف مؤقت على تنفيذ هذه الأحكام. ويجب أن يظل الهدف النهائي هو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام. وسيتابع الاتحاد الأوروبي هذا الموضوع بنشاط في هذه الدورة.

وما من شك في أن التنمية المستدامة في جميع المجالات تحفز على اتقاء وقوع الأزمات. والناس هم محور شواغلنا في التنمية المستدامة.

وخطة عمل بوينس آيرس تحدد جدولا زمنيا طموحا ودقيقا لاتباعه في المفاوضات المقبلة المتعلقة بالتهديد المتمثل في تغير المناخ. ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل هامة معلقة مثل آليات كيوتو وبناء القدرات في البلدان النامية وكذلك نقل التكنولوجيا. وفي المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات يتمثل هدفنا المشترك في النهوض بالإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا الحاجة إلى وجود تنسيق دولي بشأن المحيطات والبحار.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما تاما بالتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية. ونحن ندعم هذه البلدان في جهودها لتنفيذ الالتزامات الدولية من أجل التنمية المستدامة. ولتحقيق الأهداف المشتركة تقوم الحاجة إلى التعاون الدولي وإلى ضمان اشتراك تلك البلدان في الملكية.

وتخفيف عبء الدين الذي لا تطيقه أفقر البلدان يتطلب إغاثة سريعة من خلال البرنامج الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه التام بالمناقشات الرفيعة المستوى من أجل تمويل التنمية. ونتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تعزيز الإرادة السياسية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها دوليا لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في الأمن العالمي. ومن الحتمي أن تعمد الدول الأربع التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة إلى القيام بذلك. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي الصك الأساسي في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومع اقترابنا من مؤتمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، فإن الاتحاد الأوروبي يطالب جميع الدول بالتوقيع والتصديق على هذه المعاهدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببدء سريان اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وإذ يتحرك المجتمع الدولي نحو القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم، نرى أن استعمال هذا النوع من الأسلحة في الآونة الأخيرة أمر يؤسف له أشد الأسف. ومن واجبنا أن نعرب عن القلق إزاء البؤس الذي تواصل الألغام المضادة للأفراد إلحاقه بالسكان المدنيين. ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي في برامج إزالة الألغام على الصعيد العالمي.

ونشعر بقلق عميق إزاء تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وانتشارها؛ وقد كثفنا جهودنا لمعالجة هذه المشكلة. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه، أن ينشئ برنامج عمل قويا للتعاون الدولي في هذا المجال.

ويشكل الإرهاب تهديدا للأمن الداخلي والدولي. لذا، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد إدانته المطلقة للإرهاب بجميع أشكاله، ويواصل دعم المبادرات الرامية إلى قمعه. ونطلب من كل البلدان أن توقع وتصدق على الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب، ويحدونا الأمل في أن يتسنى للجمعية العامة بحلول نهاية هذا العام اعتماد الاتفاقيات المتعلقة بتمويل الإرهاب، والمتعلقة بأعمال الإرهاب النووي. وسينظر الاتحاد الأوروبي بعناية في اقتراح مصر وبلدان أخرى بمواصلة تطوير فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

وكما قال الأمين العام، ستكون الجريمة الكبرى أن تفوتنا فرصة السلام، وأن نحكم على الناس ببؤس الحروب. فحتى أفضل خطط الوقاية يمكن أن تفشل، ويظل على المجتمع الدولي أن يتعامل مع الصراعات المسلحة. وهذه الصراعات تترتب عليها نتائج إنسانية واجتماعية وبيئية لا يمكن إصلاحها.

لدى المجتمع الدولي تقليد منذ عهد بعيد بحل الأزمات عن طريق عمليات حفظ السلام. والآن وبعد أن تغيرت طبيعة الأزمات، هناك حاجة إلى وسائل إضافية. ولا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تفي بجميع المتطلبات بدون زيادة جهود إدارة الأزمات المدنية. وفي معظم الأزمات تدمر بالكامل المجتمعات وهياكلها.

وما فتئ المجتمع الدولي يطالب بالإصلاح والتعمير. فالمساعدة الإنسانية وحدها لا تكفي. وإعادة بناء المجتمعات تتطلب وجود شرطة مدنية وإداريين آخرين من جميع ميادين الأنشطة المدنية. وفي معظم الحالات يصعب العثور على الأدوات الصحيحة للتغلب على الصراعات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي بشدة على إدارة الأزمات المدنية. ونأمل في اللجوء إليه بمزيد من التكرار بوصفه الوسيلة الرئيسية لإدارة الأزمات وحلها. وسوف نعمل بنشاط على توسيع هذا المفهوم. والاتحاد الأوروبي يمر بعملية تحسين قدرات إدارة الأزمات، مراعيا أن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وللمنظمات الإقليمية دور رئيسي في الأمن الدولي. ومن أجل نجاحها يعد التعاون مع الأمم المتحدة ضروريا. ويشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على جهوده لتعزيز هذا التعاون، ويحثه على مواصلة عمله.

وتتطلب الأزمة في كوسوفو جهودا متضافرة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فباعتماد هذا القرار استعادت الأمم المتحدة أهميتها بقدر تعلق الأمر بكوسوفو. كما أننا نؤيد بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو الأمنية في جهودهما لضمان السلام، والديمقراطية والأمن في كوسوفو. وتحتاج الأمم المتحدة إلى الوسائل والتعاون من الجميع للوفاء بولايتها.

وفي قمة أزمة كوسوفو أطلق الاتحاد الأوروبي ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. والهدف منه هو معالجة مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعمير الاقتصادي والأمن بطريقة شاملة ودائمة. ونحن نرحب بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى ميثاق الاستقرار كمشاركة ومستفيدة كاملة ومتساوية. والنظام الحالي للسيد ميلوسيفتش مسؤول عن عزلتها الحالية، ونحن نتطلع إلى تغيير طيب داخل صربيا. ونحن نبحث في الوقت ذاته عن الطرق التي يمكن بها جعل كوسوفو وجمهورية الجبل الأسود مستفيدتين من الميثاق.

وفي كوسوفو توجد حاجة ملحة لوضع نهاية للمعاناة البشرية ونحن قلقون إزاء العنف تجاه الأقليات الذي أسفر عن ترك عدد كبير من أهالي صربيا وروما لكوسوفو. ومن الأهمية القصوى بمكان الاستعادة العاجلة لحكم القانون.

ولا يزال الشرق الأوسط يحظى بأولوية عليا في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ونجد من المشجع أن عملية سلام الشرق الأوسط قد استعادت الزخم وأن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بدأت مرة أخرى. والمفاوضات هي الطريق الوحيد لإيجاد حل دائم لهذا الصراع. ونحن نرحب بتوقيع المذكرة المتعلقة بتنفيذ اتفاق واي ريفر. ويطمئن الاتحاد الأوروبي على الدوام الأطراف إلى استعداده لمساعدتهم في بحثهم عن السلام.

وينبغي الآن تنشيط جميع مسارات عملية السلام. ونحن نحث الحكومات السورية واللبنانية والإسرائيلية على الدخول في محادثات مباشرة. وتشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أساسا مقبولا دوليا للسلام.

كما أنه من المهم إحراز تقدم على المسار المتعدد الأطراف. ويمكن، ويجب، ترسيخ السلام بالتعاون الإقليمي الوثيق. ويوفر المسار المتعدد الأطراف وعملية برشلونة فرصا جيدة في هذا الصدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بنتيجة الاستفتاء الشعبي لأبناء تيمور الشرقية الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأن التزام إندونيسيا بالتنفيذ الكامل للاتفاق ذي الصلة أمر حتمي. ونحن ملتزمون برؤية شعب تيمور الشرقية يتمتع بالاستقلال الذي اختاروه بحرية. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالأمم المتحدة لتنظيمها الاستفتاء الشعبي ويثني على شجاعة موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والعمل الاستثنائي الذي يقومون به.

ونحن ندين بأقوى العبارات الأعمال العدوانية في تيمور الشرقية. وتقع على حكومة إندونيسيا المسؤولية عن الأمن في المنطقة.

ونحن نؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) وترحب بالوزع المبكر للقوة المتعددة الأطراف. كما أننا نرحب بمشاركة الدول الآسيوية في هذه القوة. ويجب على الفور استعادة النظام والأمن وحكم القانون. وسوف يعتمد موقف الاتحاد الأوروبي تجاه إندونيسيا على تنفيذ التعهدات التي أعطاها رئيس إندونيسيا. وينبغي تنفيذها بدون تأخير وبدون شروط.

لقد وافقنا، على فرض حظر لمدة أربعة أشهر، على صادرات المعدات الحربية والمعدات الأخرى

التي يمكن استخدامها في القمع الداخلي أو الإرهاب. كما أوقف الاتحاد الأوروبي تعاونه العسكري الثنائي مع إندونيسيا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي الأولوية العاجلة لعلاج الحالة الإنسانية الخطيرة. وسوف نقدم المزيد من المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها.

كما أننا نؤيد دعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى عقد دورة استثنائية للجنة حقوق الإنسان ونحن نطالب بمهمة تحقيق تتولاها المفوضية.

ويجب أن يمضي استقلال تيمور الشرقية بدون تأخير على النحو المنصوص عليه في اتفاقات ٥ أيار/مايو. وتتطلع الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بتيمور الشرقية بمجرد إتمام العملية المتجهة إلى السلام. كما أننا نؤكد رغبتنا في رؤية إندونيسيا قوية وديمقراطية ومتحدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعم الكامل لجهود الأمين العام تجاه إيجاد تسوية سياسية تفاوضية لمسألة قبرص. ونحن نحث الزعيمين المعنيين على قبول الدعوة للتفاوض تحت رعاية الأمين العام.

وقال الأمين العام إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن يهدأ لها بال حتى يعم السلام كل أفريقيا. ويشترك ثلث أفريقيا جنوب الصحراء حاليا في صراعات مسلحة والأغلبية الساحقة من ضحايا هذه الصراعات في صفوف المدنيين.

ويناشد الاتحاد الأوروبي بقوة الأطراف في هذه الصراعات، وغيرها من الصراعات الجارية، احترام حقوق الإنسان والتعاون مع المنظمات الإنسانية. وسوف نستمر في بذل كل الجهود لتقديم المساعدات إلى الضحايا.

ولقد اتخذت تدابير ملموسة لتعزيز الملكية الأفريقية والقدرة في التركيز على منع المنازعات وحلها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، قدرة المنظمات الأفريقية في ميدان حسم المنازعات وحفظ السلام.

إن وجود بيئة سياسية مستقرة وديمقراطية أمر لا غنى عنه من أجل التنمية المستدامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، ونتطلع إلى متابعته بفعالية.

وسينعقد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠ أول مؤتمر قمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ومؤتمر القمة هذا دلالة واضحة على التعاون الوثيق القائم بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية بهدف معالجة مختلف المسائل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، وحتى الحساسة منها.

إن أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة أمستردام هو تعزيز السياسة الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وبغية تحقيق هذا الهدف، أنشأنا وحدات وأدوات جديدة للتصدي للتحديات المتزايدة في ميدان السياسة الخارجية. ووفقا لمعاهدة أمستردام، سنعمل باستمرار على تحسين قدرتنا على منع الصراعات وإدارة الأزمات. وسيزيد الاتحاد الأوروبي

قدرته على الإسهام في السلم والأمن الدوليين، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن الألفية المقبلة. فجمعية الألفية ينبغي أن توفر اتجاها جديدا لتجديد الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يؤيد الموضوع العام الذي اقترحه الأمين العام ألا وهو موضوع "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي التركيز على القضاء على الفقر في سياق العولمة.

والقضاء على الفقر هو تحد رئيسي للمجتمع الدولي، حيث أن سكان العالم يبلغون الآن ستة بلايين نسمة، وربعهم تقريبا ما زالوا يعيشون في حالة فقر. وهذا أحد التحديات الكبرى التي ما زالت عالقة في نهاية القرن العشرين.

ومع الألفية الجديدة، ينبغي لنا أيضا أن ندرك الأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني في البحث عن حلول. وهذا أحد أسس العصر الجديد في التعاون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.